Peacebuilding
Sustaining Peace

Youth, Peace & Security

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الاتحاد الأوروبي

NET MED YOUTH
شبكات الشباب المتوسطي

UNFPA

حالة الشّباب اللّيبى اليوم،

الفرص والتّحدّيات

الفهرس

مقدمة 4
الفصل الأوّل: تضخّم حجم الشباب فرصة فريدة لصالح التّنمية 5
الفصل الثّاني: إصلاح التّعليم والحدّ من البطالة أولويّات وسياسات تمكين الشّباب 9
الفصل الثّالث: تعزيز فرص المشاركة للحدّ من اقصاء الشباب وتدعيم فرص السّلم والأمن 14
الفصل الرّابع: التّمييز النّوعي وإقصاء الشّابات اللّيبيات من المشاركة في التّنمية المجتمعيّة 19
الفصل الخامس: دعم صحّة الشّباب والحدّ من السّلوكيات الخطرة 24
الفصل السّادس: بناء السّلام والأمن في ليبيا، الشّباب شريك رئيسي 28
مرفق: قائمة الخبراء والمساهمين في إعداد الوثيقة 32

فهرس الأشكال

الشّكل 1. تطوّر نسبة النمو السكاني في ليبيا – تقديرات– 6
الشّكل 2. التّحوّل في معدّلات الخصوبة 6
الشّكل 3. تطوّر نسبة وفايات الأطفال لكلّ 1000 6
الشّكل 4. تطوّر نسبة الشباب و الأطفال والسّكان في قوة العمل 7
الشّكل 5. تطوّر حجم السّكان بالألف حسب فئات السّن 1955-2050 7
الشّكل 6. نسبة الإعالة في ليبيا 8
الشّكل 7. تطوّر نسبة المشاركة في النّشاط الاقتصادي للشّباب ومعدّلات البطالة للسّكان والشباب 12
الشّكل 8. توزيع منظّمات الشّباب حسب اهتماماتها الرّئيسيّة 2016 15
الشّكل 9. نسبة تسجيل النّاخبين حسب العمر من مجموع الذين يحقّ لهم التّصويت 2014 16
الشّكل 10. نسبة المتحصّلين على ديبلومات ثانويّة فما أعلى 19
الشّكل 11. توزيع المشاركين الشّباب حسب أولويّات التّحديّات و حسب ذكور إناث 20
الشّكل 12. معدل الوفيات في بعض الدّول بسبب السّياقة السّريعة، لكل 100 ألف ساكن 25
الشّكل 13. نسبة اللاّتي لهنّ قرابة دمويّة مع الزوج حسب فئات السن 27
الشّكل 14. نسبة السّيدات المتزوّجات بأزواج يفوقهنّ بأكثر من 10 سنوات 27

فهرس الجداول

جدول 1. تطوّر نسبة الأمّيّة 6
جدول 2. نسبة التسجيل والتّصويت في انتخابات متعدّدة لكلّ الأعمار 16
جدول 3. عدد ونسبة المترشحين من الشباب 18-34 سنة حسب نوع الاستحقاق 16
جدول 4. بعض مظاهر السّلبيّة للسّلوك الزّواجي للأجيال الجديدة من الفتيات 21
جدول 5. نسبة الشّباب الذين يعانون من حالة كآبة 24
جدول 6. الرّعاية الصحّيّة قبل وأثناء وبعد الولادة 26

مقدمة

شهدت ليبيا ولازالت زخما شبابيّا غير مسبوق من حيث الحجم والنسّبة بما يمثّل فرصة فريدة للاستثمار في جهود السّلم والتّنمية، خاصّة وأنّ مواصفات الجيل الجديد من حيث التّعليم والصحّة و الحيوية و غيرها من المواصفات، تعتبر مميّزة وتفوق بكثير مثيلتها بين الأجيال الأولى، وينطبق ذلك على الذّكور والإناث بنفس المستوى. كما أنّ اهتمامات الجيل الجديد بقضايا المجتمع والوطن وبالشّأن العام والسّياسي، واستعداداته للمشاركة في تعزيز الحوار والسّلم وتدعيم مؤسّسات الدّولة والدّيمقراطيّة والمسار الانتقالي عامّة تبدو بدورها عالية كما تعكسه العديد من نتائج استشارات ميدانيّة أجريت حديثا مع الشّباب.

غير أنّ الشّباب اليوم يواجه تحدّيات مركّبة تبدو قد انعكست بشدّة على أوضاعه الماديّة والاجتماعيّة والنّفسيّة ووضعته أما اختيارات صعبة ومشاعر متأرجحة بين اليأس والأمل. فهو الأكثر تعليما ومهارات ولكنّه الأكثر عرضة للبطالة والإقصاء الاقتصادي. وهو الذي ساهم بفعاليّة في التّغيير نحو بناء مجتمع الحريّة والعدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لكنّه وجد نفسه أقلّ الفئات تمثيلا على مستوى اتّخاذ القرار، وهو الأكثر حيويّة وقدرة على العطاء والابتكار لكنّ مشاركته في المؤسّسات المدنيّة والسّياسيّة لازالت في أدنى مستوياتها. كما لا ننسى أنّ فتيات ليبيا الحديثة يتميّزن بمستويات تعليميّة ومعرفيّة عالية مقارنة بالعديد من دول الجوار، ولكنّهن يواجهن تحديات كبيرة في مشاركتهنّ السياسية و المدنية.

ومن أبرز التّحدّيات التي تعيق مشاركة وحراك الشّباب اليوم وتستوجب في نظره سياسات وإجراءات عاجلة، هي تلك المعنيّة أوّلا بحماية الشّباب وفضاءاته من العنف والاعتداءات بما يمكّنه من ممارسة حياته اليوميّة التّعليميّة والمهنيّة و الاجتماعية و المجتمعية بشكل آمن، وإجراء عاجل لإدماج الشّباب الأكثر هشاشة وحرمانا وحمايته من السّقوط في العنف والعمل المسلّح. ولا يقلّ أهميّته عمّا سبق في نظر الشّباب أولويّة تمكينهم من المساهمة في نشر ثقافة الحوار والسّلم والمشاركة في مختلف آليات عمليّة السّلم، كما حاز البعد الثّقافي كآلية لمواجهة الجمود الفكري والقيم البطريريكيّة المناهضة للإنصاف ولمشاركة الشّباب والفتاة حيزا مهمّا في الأولويّات التي عبّر عنها الشّباب.

في هذا السّياق و بهدف تدعيم المكاسب و الانجازات لصالح الشباب، و في اطار و توجهات مشروع دستور ليبيا الذي دعي الي تمكين الشباب و تفعيل مشاركته حيث نصت المادة 33 " تهيء الدولة البيئة المناسبة لتنمية النشء والشباب وتوفر سبل الرفع من قدراتهم، وتدعم فاعليتهم في الحياة الوطنية وفتح فرص العمل امامهم ومشاركتهم في التنمية واستفادتهم من مختلف العلوم والثقافات الانسانية وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بروح المواطنة والمسؤولية"، وبغرض توفير صورة إجماليّة عن حالة الشّباب في ليبيا اليوم من حيث الخصائص الدّيمغرافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وما يمثّله من امكانات وفرص لصالح السّلم والتّنمية ومن حيث التّحدّيات التي تواجهه، وصولا إلى بلورة أولويّات لصياغة رؤية وسياسات بديلة لتمكين الشّباب وتفعيل مشاركته، فقد تمّ تشكيل فريق عمل من اختصاصات متنوّعة من الخبرات الأكاديميّة اللّيبية ومؤسسات حكومية تتمثل في وزارة التخطيط والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وبالتّعاون وبدعم من صندوق الأمم المتّحدة للسّكان – مكتب ليبيا ومنظّمة اليونسكو ومكتب الأمم المتّحدة لدعم السّلام، و تمّ إعداد دراسات خلفيّة شخّصت كلّ منها حالة الشّباب قطاعيّا، وفي ضوء نتائج هذا الجهد صيغت الوثيقة الحاليّة لتقدّم أبرز المؤشّرات حول حالة الشّباب اليوم في ليبيا وترسم بشكل مكثّف أولويّات لسياسات بديلة.

الفرصة الدّيمغرافيّة ميزة فريدة

تتمثّل الفرصة الدّيمغرافيّة في العائد الاقتصادي الذي يمكن أن يحصل عند بلوغ المجتمع مرحلة متقدّمة في التّحوّل الدّيمغرافي وبأكثر دقّة تحوّلا في الهيكل العمري للسّكان أي عندما تشهد فئة الشّباب والسّكان في قوّة العمل عامّة أعلى نسبها وأحجامها وتفوق حجم السّكان المعالين (أي السّكان دون 15 سنة والسّكان البالغين 65 فما أعلى). وهذا التّحوّل يمثّل فرصة لكون تراجع نسبة الإعالة الذي يعني كذلك تقلّص حجم الأسرة من شأنه أن يحدّ من تكاليفها ويمكّن من رفع مستويات الإدّخار والاستثمار ويخلق بالتّالي عوامل النمو والثّروة والرّفاه.

غير أنّ تحقّق هذا العائد والنّقلة الكيفيّة في النموّ الاقتصادي يستوجب استثمارا مهمّا في رأس المال البشري أي الشّباب أساسا وبالأخص في مجالي الصّحة العامّة والإنجابيّة وفي التّعليم كمّا وكيفا بما يحقّق تعزّزا في خصائص ومهارات قوّة العمل. كما يستوجب مشاركة أوسع للشباب في النّشاط الاقتصادي وّ توسّعا في مشاركة الفتاة و المرأة في قوة العمل، وأن يكون ذلك مقرونا بالضّرورة بتوفير مواطن العمل وتقليص البطالة إلى حدّها الأدنى.

وميزة هذا العائد الدّيمغرافي تكمن كذلك في كونه عادة ما يحلّ ويتواصل لعدّة عقود متتالية ممّا يمكّن من التّوظيف الجيّد والمتراكم لقوّة عمل في مجد كثافتها و تشببها وتدنى أعباءها، أي الأكثر قدرة على ضمان انتاجيّة وإدّخار واستثمار بأعلى مستوياتها.

وعلى سبيل المثال فقدت تمكّنت بلدان آسيا الشّرقيّة (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، اليابان وتايلندا) من تحقيق نسبة نمو سنوي في النّاتج المحلّي الاجمالي للفرد خلال عدّة عقود متتالية يتراوح بين 5% و6.6% ممّا مكّنها من إحداث نقلة نوعيّة عالية في اقتصاديّاتها، وباستمرار هذا الانجاز تمكّنت هذه الدّول من الاحتفاظ بقدراتها الاقتصادية المتميّزة[1].

الخاصيّة الأخرى لمرحلة الفرصة الدّيمغرافيّة هي كونها عادة ما تكون ذات طابع حدّي، أي إمّا توظيف جيّد وتعظيم للفائدة أو وإذا غابت العوامل الميسّرة والدّاعمة لهذه الفرصة يمكن أن تؤدّي إلى عكس ذلك، أي إلى حالة اضطراب وعدم استقرار نتاج الكثافة العدديّة لجيل الشّباب وارتفاع بالتّالي الطّلب والضّغط على أسواق العمل. هذا علاوة على التّداعيات السّلبيّة لعدم التّوظيف الجيّد لهذه الفرصة على المدى المتوسّط ومع انتهاء فترة هذه الفرصة المقرون بارتفاع حجم المعالين من جديد وبالأخصّ المعالين من كبار السّنّ.

ويمكن أن نشير بهذا الصّدد إلى استنتاج العديد من الباحثين مفاده كون التّضخّم العالي في حجم الشّباب عندما يكون مرفوقا ببطالة عالية واقصاء بين الشّباب من شأنه أن يؤدّي إلى حالة عدم استقرار وعنف ونزاعات . ويستنتج أحدهم كون 80% من النزاعات الأهليّة التي جدّت خلال الفترة 1970- 2000 حدثت في البلدان التي لديها تضخّما في حجم الشّباب[2].

التّحوّل في التّركيبة السّكانيّة: الشّباب أصبح قوّة ديمغرافيّة بارزة

رغم الزّيادة السّكانيّة المهمّة التي شهدها المجتمع اللّيبي خلال العقود الأخيرة حيث انتقل عدده من 5.298 مليون عام 2006 إلى حوالي 6.103 مليون عام 2014، غير أنّ معدّلات النموّ السّكاني قد شهدت تحوّلات مهمّة خلال هذه الفترات نحو الانخفاض عموما، حيث تراجعت من حوالي 4.16% خلال الفترة 1965-1970 إلى 1.54% خلال الفترة 2005-2010، هذا بينما يبدو كون هذا المعدّل قد عاد للارتفاع قليلا خلال السّنوات الأخيرة (الشّكل1).

الشّكل 1. تطوّر نسبة النمو السكاني في ليبيا – تقديرات–

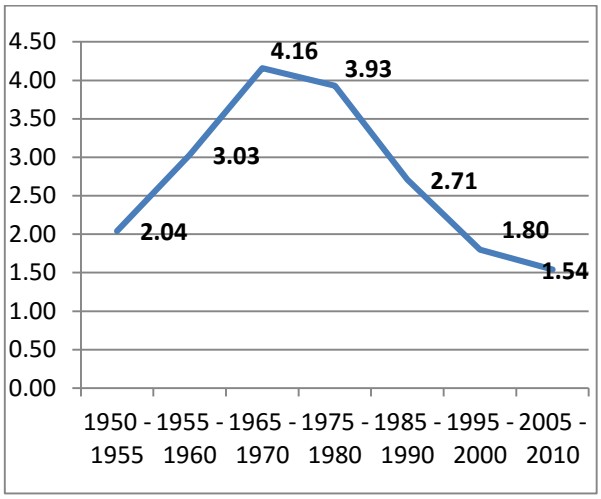

http://www.worldometers.info/world-population/libya-population/

ويعود هذا التّراجع في معدّلات النّمو إلى انخفاض مستويات الخصوبة لدى المرأة خلال نفس هذه الفترات، فقد شهد معدّل الخصوبة للمرأة في ليبيا تدنيا ابتدأ منذ منتصف السّبعينات وبشكل أوضح وحادّ منذ منتصف الثّمانينات حيث انخفض متوسّط عدد الأطفال لكلّ امرأة من 7.2 طفل عام 1984 إلى 4.1 طفل عام 1995 واستمرّ بعد ذلك في الانخفاض إلى حدّ العشريّة الأخيرة التي يبدو أنّه شهد عودة للارتفاع قليلا (الشّكل 2).

الشّكل 2. التّحوّل في معدّلات الخصوبة

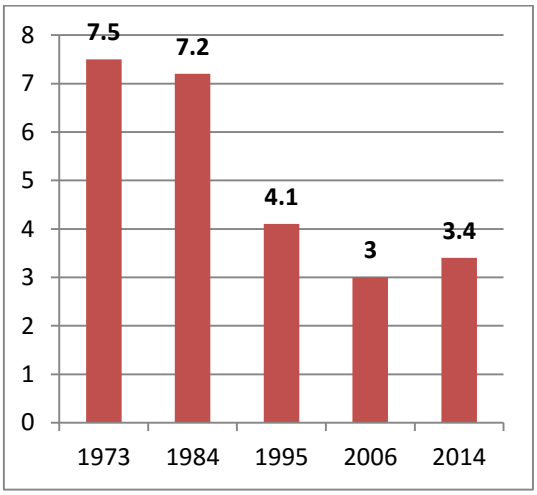

التّعدادات العامة للسكان (1973-2006)، و مسح صحة الأسرة 2014

وارتبطت هذه التّحوّلات بشكل رئيسي بالتّحسّن في الخدمات الصّحيّة من ناحية وارتفاع المستوى التّعليمي لدى المرأة من ناحية أخرى وهما العاملان الرّئيسيّان في تحديد مجرى الخصوبة والنّمو السّكاني. فقد تراجعت نسبة وفيات الأطفال على سبيل المثال بشكل سريع وبوتائر عالية خلال عقدي الستّينات والسّبعينات حيث انخفضت من 164 وفاة لكلّ 1000 مولود عام 1960 إلى 1000/57 مولود عام 1980 واستمرّت في التّراجع خلال الفترات الموالية وإن بوتائر أقلّ (الشّكل 3).

الشّكل 3. تطوّر نسبة وفايات الأطفال لكلّ 1000

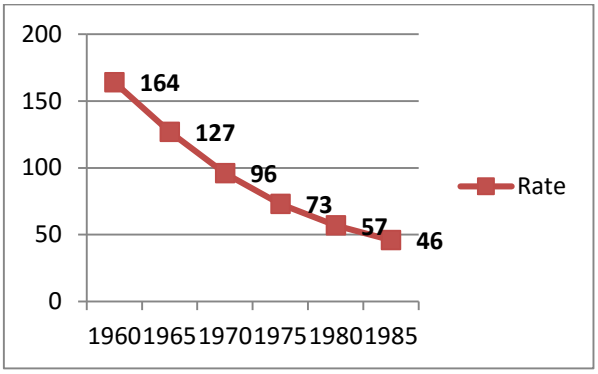

Perspective Monde : http://perspective.usherbrooke.ca

كما تراجعت نسبة الأمّية لدى المجتمع اللّيبي من 40% عام 1984 إلى حوالي 15% فقط عام 2004.

جدول 1. تطوّر نسبة الأمّيّة

السّنوات	نسبة الأميّة
1984	39.9
1994	24.2
2004	14.6
2013	9.7

Perspective Monde : http://perspective.usherbrooke.ca

وأدّت مجموع هذه التّحوّلات بدورها إلى نقلة نوعيّة في تركيبة السّكان تتمثّل أساسا في تضخّم وبروز فئة الشّباب (Youth bulge) ببلوغها أعلى أعدادها ونسبها، وتمّ ذلك مرفوقا بتراجع متواصل في حجم الأطفال. فمنذ منتصف السّبعينات بدأت تتراجع نسب فئة الأطفال دون 15 سنة

وهوت من 48% عام 1975 إلى 29.6% عام 2005. بينما ارتفعت أعداد ونسب فئة الشّباب من 15-34 سنة منتقلة على التّوالي من 758 فرد وما يعادل 29% من مجموع السّكان عام 1975 إلى 2416 فرد وما يعادل 41.9% من مجموع السّكان عام 2005 مسجّلة أعلى أعدادها ونسبها في آن. ورغم تراجع نسبة الشّباب خلال العشرية الأخيرة بسبب عودة ارتفاع الخصوبة خلال العشرية الأخيرة غير أنّها لازالت تحتفظ بنفس الحجم وما يمثّل ثلث المجتمع، كما تشير الاسقاطات إلى توقّع احتفاظ هذه الفئة بنفس نسبها خلال عدّة عقود قادمة (الشّكلان 4 و 5).

الشّكل 4. تطوّر نسبة الشباب و الأطفال والسّكان في قوة العمل

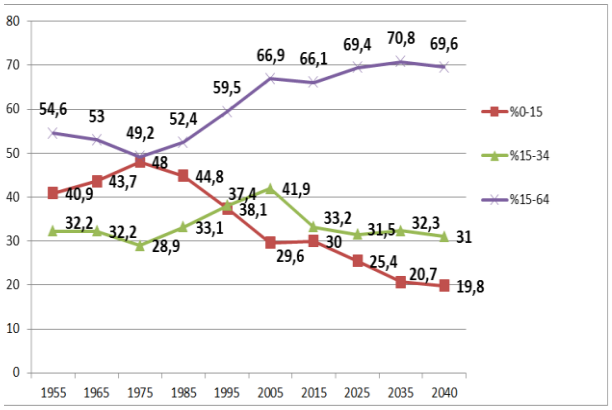

الشّكل 5. تطوّر حجم السّكان بالألف حسب فئات السّن 2050-1955

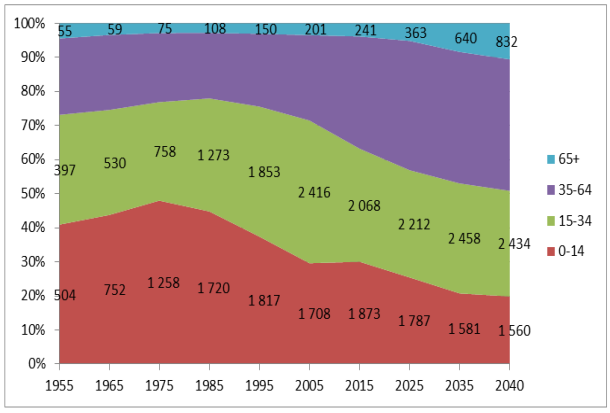

الشباب، إمكانات وقدرات جيّدة:

ومن ميزات الشّباب اللّيبي، والذي يمثّل اليوم نصف قوّة العمل أو ما يزيد، كونه أكثر الفئات قدرات وإمكان تنموي، فهو الأكثر تعليما وتفاعلا مع عوامل الحداثة وأكثرهم حيويّة ونشاط وأكثرهم قدرة على الابتكار وهو أقلّ أعباء أسريّة مقارنة بالأجيال السّابقة وبالتّالي أقلّ أعباء إعالة إن تمكّن من العمل، وهو لذلك الأكثر قدرة على المساهمة الاقتصادية المنتجة.

فقد بلغت نسبة الشّباب في سن 25-29 سنة الذين لم يتحصّلوا على أيّ شهادة 12.7% وبلغت نسبة من تحصّل على شهادة الثّانوية فأعلى 77.3 %، بينما بلغت هذه النسبة لدى فئة السّكان 55-59 سنة على التّوالي 56.6% و29.4%. وبلغ متوسّط حجم الأسرة 5 أفراد عام 2016 بعد أن كان يبلغ أكثر من 6 أفراد قبل حوالي 9 سنوات[3]. وبلغت من ناحية أخرى نسبة الشّباب الذي يستخدم يوميا الانترنت 55.3% مقابل فقط 16.5% للجيل البالغ 50 سنة فما أعلى. كما تبلغ نسبة الشّباب الذي يستخدم الحاسب الآلي 76.5% مقابل 31.6% للجيل الأكبر.

ورغم أنّ توظيف هذا الإمكان البشري الهائل لصالح التّنمية ورفاء السّكان بما في ذلك الشّباب لم يكن موفّقا خلال العقود الماضية التي شهدت انفتاح هذه الفرصة، غير أنّ الفرصة لازالت قائمة إمكانا. فعلاوة على خصائص الشّباب المميّزة والتي أشرنا إلى بعضها يلاحظ كذلك أنّ قوّة العمل التي يمثّل الشّباب القسم الأوفر فيها لازالت كثيفة ونسبتها عالية كما لازالت نسبة الإعالة في أدنى مستوياتها.

حيث تقدّر نسبة السّكان في قوّة العمل (15-64) من مجموع السّكان بحوالي 66% عام 2015 وهي في أعلى مستوياتها مقارنة بالفترة الماضية كما يتوقّع أن تستمرّ في هذا المستوى وقد ترتفع إلى مستوى أعلى خلال العشريّات المقبلة كما تفيدنا بذلك اسقاطات الأمم المتّحدة (الشّكل 4). وبالعلاقة بذلك أيضا تقدّر نسبة الإعالة بحوالي 52.4% عام 2015 بعد أن كانت تبلغ 81.3% عام 1990 كما

يتوقّع هنا أيضا أن تستمرّ هذه النسبة على مستواها المتدنّي خلال العقود القادمة (الشّكل 6).

الشّكل 6. نسبة الإعالة في ليبيا

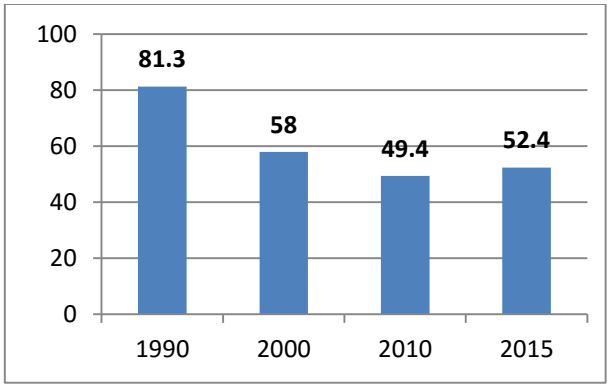

<u>إجراءات عاجلة:</u>

إذا، ليبيا اليوم رغم محنها فهي تمتلك ثورة بشريّة تمثّل إمكانا وفرصة تنمويّة جيّدة وتتمثّل في هذا الكمّ الهائل من الشّباب والمتميّز في خصائصه وقدراته. غير أنّ استثمار هذا الرّصيد البشري يستوجب بالضّرورة سياسة متكاملة وتشاركيّة تستهدف بشكل رئيسي في هذا الباب:

- اعتماد حزمة إجراءات اقتصادية للحدّ من البطالة بين الشّباب ولتعزيز قدراتهم الشّرائيّة، مع ضمان عدم التمييز ضدّ الفتاة في فرص العمل ومستوى الدّخل والمسؤوليّة المهنيّة.
- اطلاق مبادرة واسعة لمراجعة نظام التّعليم والتّدريب والتّأهيل في أبعاده الكمّيّة والكيفيّة، بما يعزّز نوعيّة التّعليم ويحكم العلاقة بين مخرجاته واحتياجات أسواق العمل.
- تدعيم النّظام الصّحّي بما يمكّن الشّباب فتيانا وفتيات من كافّة خدمات الصّحة الأساسيّة والصّحة الإنجابيّة.

[1] Realizing the Demographic Dividend – ESCWA 2016

[2] Lionel Beehner2007, The effects of youth bulges on civil conflicts http://www.cfr.org/world/effects-youth-bulge-civil-conflicts/p13093

[3] مسح صحّة الأسرة 2007

الفصل الثّاني: إصلاح التّعليم والحدّ من البطالة أولويات وسياسات تمكين الشّباب

مقدّمة:

يعتبر التّعليم وما يرتبط به من تدريب وتأهيل وبناء للكفاءات والمهارات، خارطة الطّريق لتوفير فرص عمل للشّباب، وحماية الشّباب أنفسهم من البطالة ومن الوقوع في مخاطر العنف و الهجرة غير الشرعية و السلوكيات الخطرة عامة، وبناء مفهوم المواطنة في الدّولة الدّيمقراطيّة الحديثة، والإسهام في تطوير المجتمع اللّيبي اجتماعيّا واقتصاديّا وسياسيّا.

وقد شهد التّعليم في ليبيا انتشارا واسعا تحقّق عبر عدّة عقود وتراجعت بذلك نسب الأميّة وبلغت أعداد الجامعيّين وأصحاب المستويات التّعليمية المرتفعة نسبا عالية شملت الذّكور والاناث على سواء، وهو إنجاز جيّد تمّ في فترات قصيرة مقارنة بدول العالم. غير أنّ هذا التّوسّع الكمّي لم يرافقه تطوّرا مماثلا في نوعيّة التّعليم من حيث المنهج والمعارف والمهارات بما يواكب التّطوّر المعرفي الهائل على الصّعيد الدّولي وبما يستجيب لاحتياجات أسواق العمل الوطنيّة ويعزّز القدرات الاقتصاديّة لليبيا.

وقد ترتّب عن ذلك وبسبب الاختيارات الاقتصاديّة المصاحبة والتي غلب عليها الطّابع الريعي وغير الانتاجي ارتفاعا كبيرا في البطالة وخاصّة بين الشّباب وتردّيا في قدراتهم الشّرائية، زادت في مفاقمتها توسع الأزمة الاقتصاديّة التي صاحبت أحداث ونزاعات السّنوات الأخيرة.

نقدّم فيما يلي عرضا مختصرا لنظام التّعليم في ليبيا من حيث الانجازات التي تحقّقت ومن حيث النّواقص والتّحدّيات التي يواجهها حاليا، انتهاءا باقتراح توجهات لسياسة اصلاح نظام التّعليم والتّدريب والتّأهيل وللحدّ من البطالة بين الشّباب.

التّعليم انجازات مهمّة:

لقد تمكّنت سياسات نشر التّعليم عبر العقود الأخيرة إلى تحقيق مكاسب عدّة نتاج أساسا تطبيق سياسات إلزاميّة التّعليم ومجانيته لكافّة الشّرائح الاجتماعيّة منذ ستينات القرن الماضي وعبر خيارات وطنيّة تتمثّل في توفير التّعليم لكافة الفئات وفي كافة أنحاء البلاد تطبيقا لمبدأ التّعليم حقّ للجميع كما أقرّت ذلك المنظومة الدّولية. نوجز فيما يلي أهمّ هذه الانجازات في ضوء أساسا بيانات مصلحة الاحصاء بوزارة التّخطيط:

- توفّر التّعليم بكلّ مراحله وتخصّصاته مجانا، وشبه مجّاني في الجامعات بل وتصرف مكافآت مالية للملتحقين بالتّعليم العالى.
- توفّر البنية التّحتية والمرافق اللاّزمة لكلّ مراحل التّعليم وتوفّر التّعليم بكلّ أنواعه في جميع أنحاء ليبيا.
- توفّر الدّراسات العليا للديبلومات المتخصّصة ودرجة الماجستير والدكتوراه وبرامج إعادة التّأهيل في الدّاخل والخارج...

و بفضل ذلك:

- تراجعت نسبة الأمّية من حوالي 95% عام 1951 الي 14.6 % عام 2004 و9.7% عام 2013، و بلغت 1.4 % فقط بين الشباب في سن 15-29 عام 2016.
- ارتفعت نسبة الالتحاق بالتّعليم الأساسي لكي تشمل 84% من مجموع الأطفال في سنّ 6-14 عام 1990-1991 لكي تبلغ 98% عام 2015-2016، مع تسجيل ارتفاع هذه النسبة بين الفتيات مقارنة بالذّكور حيث بلغت على التّوالي 98.5% و 97.5%.

- بلغ صافي الالتحاق بالتّعليم الثانوي 81.5% في سنة 2015 ، كما أنّ إلتحاق الذّكور والإناث متوازنا وأحيانا تزيد نسبة الإناث عن الذكور بفارق بسيط لا يتعدّى 1% وينتشر هذا التّعليم الثّانوي في جميع أنحاء ليبيا سواء أكانت مناطق ريفية أو حضرية.
- يوجد الآن في ليبيا 14امعة عامّة يدرس بها أكثر من 380 ألف طالب وطالبة و91 معهدا فنّيا عاليا في حكم كلية جامعية، تضمّ أكثر من 61 ألف طالب وطالبة ويصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلي أكثر من 10 آلاف أستاذ جامعي متفرّغ وغير متفرّغ.

و قد ترتّب على ذلك:

- ارتفاع المستوى العلمي والمهني والتّقني للقوى العاملة في الاقتصاد اللّيبي بقطاعيه العام والخاص.
- تطوّر الوعي الاجتماعي والثّقافي لكلّ فئات الشّباب ممّا جعلهم مدركين لمفهوم الدّولة والمواطن والمواطنة والحقوق والواجبات والحرّية والدّيمقراطيّة، وقد برز ذلك في العديد من سلوكيات المجتمع ومن ذلك السّلوكيات الدّيموغرافية للسّيدات المتمثّل خاصّة في الامتناع عن الزواج المبكّر والوعي الصّحي وبأبعاد الصّحة الانجابيّة وصحّة الأطفال وارتفاع مساهمتهنّ في النّشاط الاقتصادي وغيرها من السّلوكيّات والاتجاهات المتطوّرة المترتّبة أساسا على ارتفاع المستوي التعليمي.

<u>غير أنّ النّظام التّعليمي اليوم يواجه تحدّيات عدّة قد تكون من أبرزها:</u>

- ضعف وتدني الجودة والنّوعية في العملية التّعليمية وضعف القدرات المهنيّة والفنية لمخرجات العمليّة التّعليمية وعدم ملائمتها لاحتياجات سوق العمل. و ذلك ما يبدو يمثّل السّبب الرئيسي لتفضيل الشّركات الأجنبية والعديد من الشّركات الوطنية تشغيل العمالة الأجنبية بدلا من العمالة الليبية.
- ضعف تواصل وتفاعل كامل النّظام التّعليمي مع أنظمة التّعليم والبرامج المتطوّرة في البلدان المتقدّمة والاستفادة من برامجها وربّما استخدام برامج تعليميّة مشتركة معها أو أسلوب التوأمة في مستوى الجامعات ومؤسّسات البحث العلمي الليبية والأجنبية.
- ضعف الكفاءات والقدرات المهنيّة والفنّية والنّقص الملحوظ في برامج إعداد وتأهيل المدرّسين خاصّة بالنّسبة للتّعليم الأساسي والثّانوي، فلا تزال طرق التّدريس تقليديّة كالتّسميع والحفظ والتّلقين ولا تبني مهارات الفكر النّقدي والكفاءة العقلية اللاّزمة لبناء مواطن العصر الحديث.
- غياب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ليس في التّعليم الثّانوي فقط بل في جميع مراحل التّعليم تقريبا باستثناء المعاهد التّقنية وبعض الكليات الجامعيّة، وخلوّ المدارس الثّانوية من المكتبات وقواعد المعلومات وشبكات الاتّصال السّمعية والبصريّة ومناهجها وطرق تدريسها ومناخها العلمي والثّقافي فلا تزال المدارس الثانوية اللّيبية كما كانت في الماضي.
- انخفاض الإقبال على التّعليم الثّانوي التّقني والمهني (المعاهد المهنيّة المتوسّطة) والميل للتّعليم الأكاديمي الثّانوي والجامعي ويرجع ذلك لأسباب ثقافيّة عامّة وميل اللّيبيين عموما لنوعيّة التّعليم الذي يمكّن من العمل بالوظيفة العمومية.
- تضرّر العديد من المباني التّعليمية نتيجة للأحداث خلال السّنوات الأخيرة و أصبح بعضها غير مؤهل واستخدام البعض الآخر كمقار للسّكن المؤقّت للعائلات النّازحة من مناطق الاشتباكات المسلّحة.

<u>السّياسات المقترحة لتطوير التّعليم وتعزيز مهارات الشّباب المهنيّة:</u>

هناك بدون شكّ حاجة ملحّة لاعتماد استراتيجية وطنية لإصلاح منظومة التّعليم ككلّ والتّدريب والتّأهيل، يتمّ صياغتها في إطار شراكة واسعة ومتعدّدة الاختصاص وتضمن مشاركة الشّباب في كافة مراحلها. وأن تهدف هذه الاستراتيجية تحقيق الأولويّات الّتالية:

- مراجعة شاملة ومتجدّدة للمقرّرات المدرسيّة ومناهج وطرق التّدريس لتعزيز الأبعاد العلميّة والمعرفيّة بما تتلاءم وتواكب التّطوّرات التكنولوجية والمعرفيّة على الصّعيد الدّولي وتفعّل استخدام العقل والفكر النّقدي لدى النّشء وتحدّ من التّعليم المعتمد على التّلقين والحفظ.
- الاستفادة من تجارب الدّول الأخرى والنّظم التّعليمية المتقدّمة في العالم لتحقيق الجودة والنّوعية وبما يناسب واقع المجتمع اللّيبي اليوم، وطموحاته في المستقبل.
- ضمان التّنسيق والتّكامل بين مناهج التّعليم وبرامج التّدريب ونوعيّة وطبيعة التّخصّصات والمهارات التي تحتاجها مختلف ميادين سوق العمل اللّيبي الآن وفي المستقبل المنظور، وبما يؤهّل الشّباب لاندماج أيسر في سوق العمل.
- اعتماد برنامج متواصل لإعادة تأهيل المعلّمين في مجالات طرق التّدريس وتوظيف واستخدام التّقنيات التّعليمية الحديثة في التّعليم والقدرة على التّدريس بأساليب التّدريس الحديث مثل التّعليم عن طريق المشروع، التّعليم التّفاعلي، التّعليم الافتراضي والتّعليم بأسلوب حلّ المشكلات.
- ضمان نشر واسع للتّعليم غير النّظامي والتّعليم عن بعد بما يعزّز قيم ومبادئ حقوق الانسان وثقافة المواطنة والثّقافة المدنية وقيم الحوار والسّلم، ويحدّ من العنف والتّطرّف.
- الاهتمام باللّغات بما في ذلك اللّغة العربية وتدعيم تعلم اللّغات الأخرى وبالأخص الانجليزية بما يمكن الأجيال الجديدة من الاطلاع والاستفادة والتّفاعل مع التّطورات العلميّة والمعرفية المستجدّة في العالم.

البطالة أحد أبرز التّحدّيات التي تواجه الشّباب اليوم:

يمثّل الشّباب إمكانا هائلا وطاقة بشريّة جيّدة يمكن أن تساهم بفعاليّة في الانتاج وفي إحداث نقلة مهمّة في النموّ الاقتصادي وفي التّنمية عامّة في ليبيا، فهي وكما أشرنا تمثّل اليوم قوّة ديمغرافيّة ضاربة حيث يمثّل الشّباب في سنّ 15-34 حوالي نصف قوّة العمل وهم الأكثر تعليما وقدرة على التّعامل مع التّكنولوجيّات الحديثة وعلى الابتكار، وهم بالتّالي يمثّلون طاقة إنتاجيّة عالية إن أحسن توظيفها.

غير أنّ وضع الشّباب اليوم يفيد بعكس ذلك بل تشير البيانات إلى هدر واسع لقوّة العمل الشّبابيّة من حيث ارتفاع البطالة بين فئاتها ومن حيث ضعف الدّخل وارتفاع البطالة المقنّعة بينهم وارتفاع نسبة العاملين منهم الذين ليس لهم تغطية اجتماعيّة وبالأخصّ العاملين في القطاع الخاصّ، هذا علاوة على ارتفاع معدّلات البطالة مع ارتفاع المستوى التّعليمي و بين أصحاب الشّهادات ممّا ينمّي الاحتقان لدى فئات هي الأكثر قدرة على استشعار الإقصاء وأكثر قدرة على التّعبير والاحتجاج، ممّا قد يفاقم في تدهور الأوضاع الأمنيّة وينمّي العنف.

تفاقم البطالة خلال السّنوات الأخيرة:

شهدت ليبيا خلال السّنوات الأخيرة تردّيا واسعا في أوضاعها الاقتصاديّة ممّا كان له الأثر السّلبي البالغ على أسواق العمل الداخلية تشغيلا وبطالة، حيث شهدت مختلف مؤشّرات التّشغيل لدى السكان ككل وبين الشّباب بالأخص تردّيا سريعا وفي بعض أبعاده خطيرا. فقد تراجعت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الشّباب من 72.3% عام 2012 إلى 48.6% عام 2015 حسب تقديرات مصلحة الاحصاء و التعداد، وتمّ هذا بتوجّه معاكس للتوجّه السائد منذ عام 2006 على الأقل كما يبيّن الشّكل 7.

وبالإضافة إلى التقلّص في نسب وحتى في أعداد المشتغلين مقارنة بالفترة السّابقة تفيد البيانات إلى تزايد البطالة بين الشّباب بشكل مفجع حيث تقدّر نسبتها ب 41% عام 2015 بينما بلغت 12.7% فقط على الصّعيد الدولي[1] وهي تزيد عن ضعف مثيلاتها بين السّكان ككلّ والتي هي بدورها تعتبر مرتفعة جدّا مقارنة بالمؤشّرات الدّوليّة حيث تقدّر

ب18.8% عام 2015 مقابل 5.7% فقط على الصّعيد الدولي و11.4% على صعيد العربي ككلّ[2]. ومن التوزيع حسب الجنس يتبيّن أنّ البطالة تطال أساسا الفتيات حيث بلغت نسبتها بينهنّ 67.9% بينما بلغت 40.9% بين الذكور في فئة السنّ 15-24 وبلغت على التوالي 32.8% و23.8% لفئة السنّ الموالية 25-34[3].

غير أنّ الجدير بالإشارة هنا هو ضعف حجم الملتحقات بأسواق العمل (العاملات اقتصاديا) مقارنة بالذكور حيث بلغت نسبتهنّ من مجموع الإناث في سنّ العمل 28.8% فقط مقابل 57% للذكور. كما بلغت نسبة العاملات اقتصاديا من مجموع العاملين اقتصاديا 32% فقط. ويعود ذلك في الغالب إلى تمدّد فترة التّعليم للفتيات ولضعف تشجيعهنّ على الالتحاق بالعمل وهي بالحصيلة طاقة مهدورة خاصة وأنّ المستوى التّعليمي للفتيات مرتفع نسبيّا بل إنّ نسبتهنّ في الجامعات تفوق مثيلتها للذّكور كما أشرنا.

الشّكل 7. تطوّر نسبة المشاركة في النّشاط الاقتصادي للشّباب ومعدّلات البطالة للسّكان والشباب

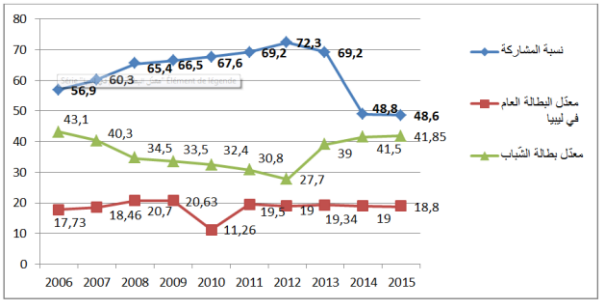

مصلحة الاحصاء و التعداد، احصائيّات عام 2016

في محدّدات أزمة البطالة بين الشباب:

لا شكّ أنّه من المحدّدات الأساسية للأزمة الاقتصادية ولآفة البطالة هو تحدّي الأمن ذلك أنّ انتشار النّزاعات وشعور المواطن بعدم الأمان من شأنه أن يحدّ من حركته وتنقّله بما في ذلك التنقّل للعمل ويحدّ بشكل كبير من فرص الاستثمار وتنمية المشروعات[4]. كما أنّ تحدّي ضعف مؤسّسات الدولة له دون شكّ تأثيرا سلبيّا مهمّا على إدارة الشؤون الاقتصاديّة عامّة. ومع ذلك فإنّ عدّة عوامل أخرى تمثّل عائقا يتوجّب مواجهته وأبرزها التحدّي البنائي المتمثّل في الاقتصاد الرّيعي المعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النّفط وما يرتبط بذلك من سياسات وقيم وسلوكيّات، ومن ذلك الضّعف الشّديد في القطاعات الانتاجيّة وتركّز التّوظيف في القطاع الحكومي ممّا يرفّع بالتّالي في بند الأجور والرّواتب وما تقدّمه الدّولة من دعم، كما يترتّب عن هذا النّظام سلوكيّات التعفّف من المهن اليدوية والميل إلى المهن المكتبيّة بشكل عام.

فرغم جهود الدّولة الكثيفة الهادفة تنويع مصادر الدّخل للاقتصاد اللّيبي، لازال النّفط يمثّل حوالي 73% من الناتج المحلّي الإجمالي و 95% من عائدات الصادرات وحوالي 93% من الإرادات العامّة. و باعتبار ارتفاع نسبة العاملين بالقطاع العام التي بلغت حوالي 88% من مجموع الأيدي العاملة المشتغلة وترتفع إلى 97.5% للإناث، بلغ حجم دعم الدّولة لتغطية الأجور والرّواتب حوالي 17% من إجمالي النّاتج المحلّي[5].

ومن العوامل الأخرى للبطالة يذكر ضعف القطاع الخاص وضعف قدرته على توفير مواطن العمل وضعف تحفيزه و جاذبيته للشباب، ففي حين يتمتّع كافّة العاملين في القطاع العام بالضمان الاجتماعي نجد أنّ 46% فقط من العاملين بالقطاع الخاص يتمتّعون بهذه التغطية، وتبلغ هذه النسبة 37% فقط لفئة الشّباب في سن 15-34 مقابل ما يزيد عن 90% للعاملين في القطاع العامّ للشباب في هذه الفئة، ذلك ما يدفع الأجيال الجديدة نحو تفضيل العمل ضمن القطاع العام.

ومن الأسباب الأخرى للبطالة يذكر في العديد من الأحيان ضعف مهارات وكفاءات المتخرّجين من التّعليم لأسباب متعدّدة تعود لخصائص النّظام التّعليمي، حيث اشتكى 30% من أصحاب الشّركات عن ضعف المهارات للشّباب اللّيبي.

إعطاء الأولويّة لسياسات تواجه البطالة بين الشّباب:

لقد بلغت البطالة بين الشباب وكما أشرنا معدّلات شديدة الارتفاع بكافة المقاييس، وأصبحت تمثّل خطرا وتحدّيا بحاجة إلى مواجهة عاجلة و جادّة، فقد عبّر الشّباب بكثافة وفي كافّة المدن السّبع التي اجريت ضمنها الاستشارات عن عدم ارتياح وحالة احتقان واسعة بسبب البطالة وانعدام الدّخل المصحوب كذلك بارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، ويبلغ الاحتقان مستويات انفجارية لدى الشّباب أصحاب الشّهادات الجامعية أي الأكثر وعيا وفكرا نقديا وقدرة على التّعبير، وفي نفس السّياق نبّه العديد منهم وبالأخصّ من الفتيات كون هذه الحالة تبدو قد دفعت بالبعض إلى قبول أي عرض للعمل المسلّح إذا توفّر مقابل مادي. (الاستشارة الوطنية حول الشباب والسّلم والأمن 2017). ذلك ما يدعو إلى التّعجيل باعتماد خطّة وطنيّة متكاملة لمواجهة هذا التّحدي تعدّ على مستويين، الأوّل يخصّ إجراءات عاجلة تطال أساسا الشّباب الأكثر هشاشة والشّباب أصحاب الشّهادات، والثاني يتمّ بالموازاة ويستهدف الاصلاح البنيوي للمنظومة الاقتصاديّة والتّعليمية والتّأهيلية ككلّ، ونذكر منها بالأخصّ:

- الحاجة إلى إجراءات سريعة وحاسمة لضمان حماية المدنيين والطرقات والمؤسّسات بما يضمن تنقّل آمن للعمل وممارسة طبيعيّة للأنشطة الاقتصادية وبما يشجّع الاستثمار وينمّي التّشغيل.
- تشجيع الأعمال الصّغيرة والمتوسّطة في مرحلة أولى على الأقل وتشجيع القطاع الخاص لتمكينه من توفير مواطن عمل للشّباب وتوفير الحوافز الجاذبة.
- حصر الشّباب الأكثر احتياجا كالأكثر فقرا وتهميشا وتعرّضا إلى سلوكيّات خطرة، بالإضافة إلى برنامج عاجل لإعادة إدماج المسرّحين من العمل المسلّح.
- توفير خطة تدريبيّة ولإعادة تأهيل وصقل مهارات الشّباب العاطل عن العمل تكون واسعة ومتعدّدة التّخصّص وتعدّ في ضوء الاحتياجات الفعليّة لأسواق العمل.
- اعتماد حملات إعلامية وتوعويّة واسعة لإعلاء قيمة العمل بكافّة مفرداته لدى الشّباب بما في ذلك العمل اليدوي، وادماج مواد ضمن المقرّرات المدرسية تخصّ التّربية على العمل المنتج وعلى دور العمل في بناء روح المواطنة وقيم الاعتماد على الذّات وقيم المشاركة المجتمعية.
- الإعداد إلى خطّة وطنيّة متكاملة للإصلاح تستهدف تنويع النّشاط الاقتصادي بتدعيم القطاعات الانتاجية كالصّناعة والفلاحة.

[1] iloStatDataBase 2016
[2] ilostatdatabase2016
[3] مسح التشغيل والبطالة 2012
[4] انظر الفصل حول تحدّي الأمن
[5] البنك الدّولي – ديناميكيّات سوق العمل في ليبيا

مشاركة الشّباب حق و قيمة مضافة لا بديل عنها:

تفيد العديد من التّجارب في العالم والأدبيات ذات العلاقة كون مشاركة الشّباب تكتسي أهمّية عالية ولها مردودا واسعا ومتعدّد الأبعاد على الفرد والمجتمع ككلّ، ومن ذلك بالأخصّ كون مشاركة الشباب في الشّأن العام والسّياسي من شأنها أن تمكّن الشّباب وتيسّر لهم عمليّة بناء الذّات وانضاج الهويّة الذّاتية والمجتمعيّة وأن تعزّز استقلاليّتهم وقدراتهم على الاعتماد على الذّات، وتحفّزهم بالتّالي على أن يصبحوا فاعلين مسؤولين في المجتمع. وعلى الصّعيد المجتمعي، من شأن تفعيل مشاركة الّشباب أن تمكّن المجتمع ككلّ من معرفة أفضل لحاجيّات الأجيال الجديدة واتجاهاتهم وأن تعزّز بالتالي التناسق والتوافق المجتمعي.

ولا شكّ أنّ المشاركة السّياسية وفي صناعة القرار تمثّل أهمّ أشكال المشاركة وأكثرها قدرة على تحقيق الأهداف المرجوّة من المشاركة، فهي الأكثر فعاليّة من غيرها من عمليات المشاركة، في عملية دمج الشباب في الشأن العام و الشأن السياسي للبلاد، وهي الأكثر قدرة علي تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية المجتمعية لدى الأجيال الجديدة، علاوة عن كون تمثيل الشّباب في السّلط التّشريعية والتّنفيذية وحيث ما تصنع القرارات الوطنية والمحلّية من شأنه أن يعزّز بقوّة التّواصل بين الأجيال والتّوافق والوحدة المجتمعيّة ويدعم ويضمن نجاح سياسات الحوار والسّلم والأمن.

وفي هذا السّياق تفيد البيانات المتاحة كون الشّباب اللّيبي رغم اهتمامه بالشّأن العام والسّياسي واستعداداته المؤكّدة للمشاركة والتي عبّر عنها في العديد من المناسبات، ورغم ظهور مبادرات واعدة لتعزيز العمل المدني غير أنّ مشاركته في منظّمات المجتمع المدني وفي الأحزاب والحياة السّياسية لازالت ضعيفة ومتردّدة وتواجه تحدّيات متعدّدة وبعضها يعيق بشدّة نموّها.

نقدّم فيما يلي تشخيصا لحالة مشاركة الشّباب اللّيبي اليوم في ضوء ما توفّر من بيانات ذات العلاقة، ويشمل ذلك آراء واتّجاهات الشّباب حول المشاركة ومؤشّرات حول منظّماتهم المدنيّة ومشاركتهم الفعليّة في الشّأن العام والمدني وكذلك في الحياة السياسية في هذه المرحلة الانتقاليّة.

مشاركة في الشّأن العام والسّياسي، جنينية ومتعثرة:

شهدت ليبيا مثل مختلف دول "الرّبيع العربي" حماسا واندفاعا مجتمعيّا وبالأخصّ شبابيّا عاليا للمشاركة وتدعيم المسارات والاجراءات الديموقراطية من تشريعات وعمليّات انتخابيّة وانشاء كثيف للأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني ومأسسة الحرّيات السّياسية والاجتماعية. وفي ليبيا ومنذ أواخر العام 2011 شهدت الحياة المدنية والسّياسية زخما لم تعرفه البلاد منذ عقود عديدة ومن ذلك تنظيم العديد من الانتخابات التّشريعية والمحليّة وغيرها وأنشأت المئات من الأحزاب السّياسية في بلد عرف قانون تحريم الأحزاب لفترات طويلة، وانتقلت أعداد منظّمات المجتمع المدني من أقل من 100 منظّمة، كانت موجّهة في جلّها في عهد الحكم الأسبق، إلى حوالي 1900 منظّمة مسجّلة عام 2012. هذا علاوة على التّطوّر الحاصل في التّشريعات الدّاعمة لهذا المسار ومن أبرزه عمليّة إعداد مشروع الدّستور اللّيبي.

ولا شكّ أنّ الشّباب كان حاضرا بكثافة في غالب هذه العمليات وبالأخصّ في إطلاق شرارة التّغيير وفي التّضحية الكثيفة من أجل تحقيقه كما شارك بطريقته في مختلف محطّات هذا التحوّل وبالأخص في بداياته. ورغم المعوّقات الضّخمة التي واجهته وواجهت جلّ مسار التّحوّل والتي سوف نأتي على تشخيص أهمّها، فهو لازال عالي الاهتمام

بالشّأن العام والسّياسي في ليبيا. حيث عبّر وعلى سبيل المثال 54% من الشّباب في سنّ 15-29 عن اهتمامهم أو اهتمامهم الشّديد بالشّأن السّياسي حسب بيانات مسح القيم العالمي 2015[1].

و رغم هذه الانجازات والمكاسب للشّعب اللّيبي وشبابه لازالت مشاركة الشّباب ضعيف وهشّة في العديد من أبعادها، ومن المؤشّرات عن ذلك يلاحظ على سبيل المثال ضعف حجم منظّمات الشّباب أو التي تعنى بقضايا الشّباب حيث بلغ عددها حوالي 128 منظّمة شبابيّة وما يعادل فقط 3.20% من باقي المنظّمات المسجّلة بمفوضية المجتمع المدني، وغالبها تبدو لها اهتمامات غير دقيقة أو غير قابلة للتّصنيف، وربع هذه المنظّمات تهتمّ بالأعمال الخيريّة والاجتماعية كما يشير إلى ذلك الشّكل المعني بتوزيع هذه المنظّمات.

الشّكل 8. توزيع منظّمات الشّباب حسب اهتماماتها الرّئيسيّة 2016

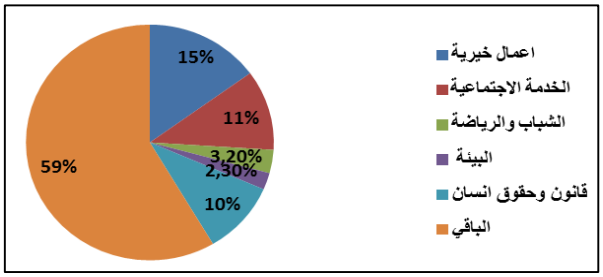

المصدر: مفوضيّة المجتمع المدني ليبيا 2016

كما تشير نتائج مسح القيم العالمي المشار إليه أعلاه، أنّ أغلبية ساحقة من اللّيبيين ليست منخرطة في منظّمات تطوعية أو مدنية، وحوالي 4% فقط من اللّيبيين هم منخرطون في منظّمات وجمعيات تطوعية، و3% فقط منتمون إلى أحزاب سياسيّة.

ويشير التّقرير العربي للتّنمية الإنسانيّة من ناحية أخري أنّ المشاركة المدنيّة ترتفع عند الشّباب في فئة 15 – 29 أكثر من الفئات الأخرى وترتفع بارتفاع المستوى التّعليمي[2]، كما يبدو أنّها تتركز عند الشباب في المساهمات العفويّة أكثر من المنتمية إلى منظّمات أو لأحزاب وأكثر من المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، حيث بلغت نسبة من شارك من هذه الفئة في أعمال احتجاجية سلميّة 42%[3].

إنّ مشاركة الشّباب في العمليات السّياسية الرّسمية والمؤسّسية أقلّ نسبيّا من مشاركة المواطنين الأكبر سنّا، وتدلّ البيانات حول انخفاض نسبة إقبال النّاخبين الشّباب على التّصويت أو التّرشّح مقارنة مع المواطنين الأكبر سنّا، وكذلك في عضوية الأحزاب السّياسية والمجالس النّيابية والمحلّية والوصول إلى مناصب قياديّة في الحكومة، وكذلك في الحراك المجتمعي لبناء السّلام (لجان المصالحة) والتّوعية بثقافة السّلام والتّسامح. غير أنّ الشّباب أكثر ميلاً للمشاركة في العمليات السّياسية غير الرّسمية مثل النّشاط المطلبي والاحتجاجات والحملات؛ وعادة ما يكون الشّباب قوّة دافعة للحركات الاصلاحية.

كما أنّ مشاركة الشّباب في الأنشطة السّياسية الرّئيسية مثل التّصويت والانضمام لأحد الأحزاب أو جماعات الضّغط وتنظيم الحملات وخوض الانتخابات، وكذلك أشكال التّعبير عن الرّأي، تبدو بدورها لازالت ضعيفة ومتذبذبة في مستوياتها من فترة إلى أخرى بل تصنّف في بعض الأحيان بكونها من أدنى المعدّلات في العالم[4] فقد عبّرت على سبيل المثال أغلبيّة عالية من اللّيبيين حوالي 90% كونهم ليسوا على استعداد للتّوقيع على عرائض، وصرّح فقط 27% كونهم شاركوا في تظاهرات سلمية[5].

و بلغت نسبة تسجيل الشّباب في الفئة العمرية 18 – 29 سنة للمشاركة في الانتخابات التّشريعية 2014 حوالي 28% من مجموع العدد الإجمالي للشّباب في فئة السّن هذه وأصحاب حقّ في التّصويت (قانون الانتخابات يسمح بحقّ الانتخاب ابتداء من عمر 18 سنة للجنسين)، بينما بلغت 64% لفئة السن 50-59 سنة و 42 % لمجموع السّكان. (الشّكل 9)

الشّكل 9. نسبة تسجيل النّاخبين حسب العمر من مجموع الذين يحقّ لهم التّصويت 2014

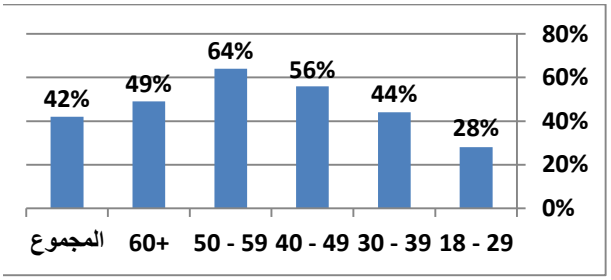

المصدر: المفوضية العليا للانتخابات طرابلس - ليبيا

وهي تبدو لا تختلف كثيرا في اتّجاهها نحو التّراجع عن اتّجاه المشاركة السّياسية للمجتمع اللّيبي ككلّ حيث بلغت نسبة المشاركة في التّصويت 62% من مجموع المسجّلين في انتخابات المؤتمر الوطني العام للعام 2012 وتراجعت إلى 40% في انتخابات مجلس النّواب 2014 وكذلك انخفضت أعداد المسجّلين من الذين يحق لهم الانتخاب خلال نفس الفترة بحوالي النّصف (الجدول 2).

جدول 2. نسبة التسجيل والتّصويت في انتخابات متعدّدة لكلّ الأعمار

%	عدد الاصوات	الاناث	الذكور	عدد المسجلين	نوع الاستحقاق
62	1768605	#	#	2865937	المؤتمر الوطني العام 2012
47	507612	#	#	1078679	الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور
40	611303	603808	905438	1509246	مجلس النواب 2014

المصدر: المفوضية العليا للانتخابات

أمّا بالنسبة لمشاركة الشّباب، في العمر 18 – 34، في التّرشح لعضويّة البرلمان أو لهيئة صياغة الدّستور فهي تبدو كذلك ضعيفة عموما وفي أدنى مستوياتها بالنّسبة للفتيات، حيث تراوحت بالنّسبة للذكور بين حوالي 11% في 2012 ولم تتعدّى 14% في باقي الانتخابات، وبلغت 2.2% في انتخابات 2012 ثمّ تراجعت إلى أقلّ من 2% في 2014 بالنسبة للفتيات.

جدول 3. عدد ونسبة المترشحين من الشباب 18-34 سنة حسب نوع الاستحقاق

المؤتمر الوطني العام			إجمالي المترشحين
ذكور	10.93%	394	3708
اناث	%2.18	81	
هيئة صياغة الدستور			اجمالي المترشحين
ذكور	%14.06	98	697
اناث	%0.32	12	
مجلس النواب			اجمالي المترشحين
ذكور	%14.48	248	1713
اناث	%1.81	31	

المصدر: المفوضية العليا للانتخابات طرابلس - ليبيا

تحدّيات مركّبة تواجه تطلّع الشّباب في تعزيز مشاركته:

تكمن أسباب ضعف وتدنّي المشاركة المدنية والسّياسية للشّباب في ليبيا إلى عدّة عوامل قد يكون من أبرزها **غياب أية تقاليد ديموقراطية** في ليبيا خلال عقود متتالية ممّا يستوجب وقتا طويلا للتعوّد والتّمرّس على قيم الحرّية والدّيمقراطية السّياسية والمدنيّة، خاصّة وأنّ التّجارب تفيد كون تعلّم الدّيمقراطية من أصعب امتحانات الحياة المعاصرة. ضف إلى ذلك تعرّض مرحلة الانتقال التي تشهدها ليبيا، مثلها مثل غالب دول المنطقة، إلى **تحدّي الإرهاب ممّا ضاعف في صعوبات التّحوّل** وأعاق العديد من الجهود الرّامية إلى إرساء ومأسسة الدّيمقراطية.

وبالعلاقة بذلك وبعرقلة التّقدّم في إرساء وتعزيز أسس الانتقال الدّيمقراطي بما في ذلك **التّأخّر في إنجاز واعتماد الدّستور**، تلعب الجوانب القانونيّة والتّنظيميّة والاجتماعيّة التي لم يتمّ تحيينها دورا مهمّا في عرقلة مشاركة الشّباب اللّيبي في الحياة السّياسية والمدنيّة.

ولا شكّ كذلك كون **تراجع وتدنّي ثقة الشّباب في الآخر** عامّة وفي المشهد السّياسي ومؤسّساته وممثّليه عموما، نتاج في الغالب خيبة أمل النّاس والشّباب بالأخصّ الذي لم تلبّى احتياجاته وتطلّعاته التي ضحّى من أجلها، وبسبب النّزاعات والانقسامات السّائدة وتعدّد الأطراف السّائدة محلّيا ووطنيّا،

تمثّل إحدى العوامل الرّئيسية في تراجع مشاركة الشّباب في الاستحقاقات الانتخابية وفي الحياة السّياسية عامة.

فقد صرّح حوالي 51% من الشّباب الذين شملهم مسح القيم العالمي 2015 كونهم لن يصوتوا لأي حزب من الأحزاب إذا أجريت الانتخابات غدا، وأقلّية ضئيلة بلغت 13.5% صرّحت بكونها سوف تصوّت لحزب العدالة والبناء وأقلّية مماثلة بلغت 13.9% صرّحت بكونها سوف تصوّت لحزب التّحالف الوطني وهذان هما أكبر حزبين في ليبيا، كما عبّر فقط 15% عن ثقتهم في الأحزاب السّياسية. أما عن ثقة الشّباب في مؤسّسات الدّولة الأخرى فقد بلغت حوالي 55% في مؤسّسات مثل الشّرطة والبنوك وبلغت ثقتهم في المؤسّسات الدّينية والشّركات والمنظّمات أقلّ من 50%.

ورغم ارتفاع الثّقة لدى الشّباب في محيطهم القريب وبالأخصّ في الأسرة، وقد يعود هذا الارتفاع كذلك تعويضا وتأمينا على الذّات، غير أنّ ثقة الشّباب في الآخر والتي طالت وفي حدود حوالي 90% حتى المختلف عنهم في الدّين والجنسية[6] والتّشكيك في مرامي وأهداف ومصداقيّة أيّة رسالة بما في ذلك بعض خطب و رسائل رجال الدّين أو بعض الشّخصيات أو المسؤولين أو غيرهم، ولا يخصّ ذلك السّياسيّين فقط **(الاستشارة الوطنية حول الشباب والأمن والسلم)**، هذا التوجس والحذر لا يسهم في تعزيز المشاركة المدنية وتماسك الدّولة ولا يجدي في التّواصل ويضعف مستوى التسامح لدى الشباب، ويعيق العمل الجماعي و المجتمعي علاوة علي ارباك المعرفة و الاطلاع على مجرى الأمور.

و تلعب كذلك **الهوّة بين الاجيال** دورا أساسيّا في انخفاض مستوى الثّقة، فانتشار مهارات استخدام الأنترنت واكتساب اللّغة الأجنبية من قبل أعداد متزايدة من الشّباب جعلت إدراك الشّباب للعالم وللفرص والأفكار المتاحة خارج بيئاتهم التّقليدية تختلف كلّيا عن ما هو موجود لدى كبار السّن الذين يتمسّكون بالنّماذج الاجتماعيّة المرتكزة على التّسلسل الهرمي للسّلطة.

<u>المسارات البديلة لتفعيل مشاركة الشباب:</u>

في ضوء اقتراحات الشّباب التي عبّروا عنها في العديد من المناسبات وبالأخصّ ضمن "الاستشارة الوطنيّة حول الشّباب والسّلم والأمن"، وباعتبار الأهمّية القصوى لمشاركة الشّباب بما يضمن نجاح عمليّة السّلم والأمن ويعزّز فرص التّنمية المستدامة، ولمواجهة التّحدّيات التي تعيق إدماج الشّباب وتفعيل مشاركتهم، نقدّم فيما يلي عددا من التّوجهات الرّئيسيّة لسياسة وطنيّة متكاملة لتدعيم المشاركة السّياسية وفي الشّأن العام للشّباب:

- توفير الحماية الأمنيّة في كافّة الفضاءات الشّبابيّة كالمدارس والجامعات والفضاءات الرّياضيّة وفي نوادي الشّباب والمراكز الثّقافيّة وغيرها، بما يمكن الشباب من القيام بمهامه اليومية و للمشاركة في الأنشطة المجتمعية في ظروف امنة.
- التّنصيص على تعزيز مشاركة الشّباب في الشّأن العام والسّياسي وفي صنع القرار، ومراجعة وتطوير القوانين والتّشريعات لضمان مشاركة واسعة لكافّة فئات الشّباب ذكورا وإناثا في كافة مناحي الحياة المدنية والسّياسية وفي تعزيز الأمن والسّلم.
- توفير الدّعم المادّي والأدبي وعلى مستوى التّشريعات والقوانين لمنظّمات المجتمع المدني الشّبابيّة والمستهدفة فئة الشّباب لتمكينها من تنفيذ مشاريع كبرى وفعّالة في مجال تمكين الشّباب وتعزيز معارفهم ومهاراتهم ومشاركتهم في عمليّة السّلم وفي جهود التّنمية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي للشّباب.
- إعطاء الأولويّة في الدّعم لمنظّمات المجتمع المدني العاملة على المستوى المحلّي البلدي والجهوي لتمكين شباب كافة الجهات والمناطق من فرص المشاركة ويحدّ من مركزة الخدمات والعمل المدني في المدن الكبرى، والدّعم للمنظمات العاملة في الفضاءات الشّبابية الكبرى كالمدارس والجامعات ودور ونوادي الشّباب بما يعظّم الفائدة ويحدّ من التّكلفة.

- دعم التّنسيق والتّبادل والتّشبيك بين منظّمات المجتمع المدني المعنيّة بالشّباب بما يعظّم الفائدة ويمكّن من إنجاز مشروعات كبرى تطال أوسع عدد من الشّباب.
- توفير التّدريب وصقل المهارات لتمكين الشّباب من المشاركة الفعّالة ومن بلورة مشاريع ابتكاريّة لتعزيز فرص السّلم والمساهمة في مختلف جهود التّنمية.
- إنشاء آليّات ومواقع إلكترونية لتفعيل الحوار بين ومع الشباب ولإسماع صوت الشّباب وللتّعريف بمشاركتهم وتجاربهم المتميّزة في مختلف المجالات.
- التّنصيص على تمكين الشّباب وتفعيل أدواره ومشاركته في الشّأن العام والسّياسي وفي اتّخاذ القرار ضمن وثيقة الدّستور واعتماد مبادرات تضمن مشاركة حد أدنى على الأقلّ من القادة الشّباب في مختلف مؤسّسات صنعة القرار وتنفيذه على المستويين الوطني والمحلّي.

[1] مسح القيم العالمي 2015
http://www.worldvaluessurvey.org/
[2] التقرير العربي للتنمية الانسانية 2016
/http://www.arab-hdr.org/arabic
[3] مسح القيم العالمي، المصدر السابق.
[4] دراسة اوضاع الشباب المغاربي, الامانة العامة اتحاد المغرب العربي, 2013. http://www.maghrebarabe.org/ar
[5] مسح القيم العالمي 2015 مرجع سابق
[6] مسح القيم العالمي 2015 مرجع سابق

شهدت خصائص وأدوار الفتيات في ليبيا تطوّرات إيجابيّة خلال العقود الأخيرة وشمل ذلك خصائصهن التّعليميّة والمهنيّة ومشاركتهن المجتمعيّة، كما شهدت خلال السّنوات الأخيرة مكاسبا في مجال دسترة حقوقهن وفي توسع مشاركتهن السّياسيّة. غير أنّ فتيات ليبيا لازلن يواجهن تحدّيات مركّبة قيميّة تمْييزيّة، وذكوريّة تسلّطيّة تشمل مختلف الفضاءات كالأسرة والمدرسة وأماكن العمل والشّارع. ولازالت مشاركتهنّ المدنيّة والسّياسيّة محدودة رغم تميّزهنّ بقدرات مهمّة. وقد تكون من أبرز التّحدّيات التي تواجه الفتاة في ليبيا اليوم هي تلك المتعلّقة ببعض القيم الذّكوريّة المُتزَمّة والأبويّة التّسلّطيّة والتي تبدو قد غذّتها أحداث ونزاعات السّنوات الأخيرة وضعف مشاركتها المدنيّة والسّياسيّة وضعف منظّمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين الفتاة والمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، هذا علاوة على مواجهتها مثل سائر فئات المجتمع الأخرى تحدّيات العنف والنّزاعات من ناحية وتحدّيات الأزمة الاقتصاديّة المستفحلة من ناحية أخرى.

نقدّم فيما يلي عرضا في أهمّ الفرص والتّحدّيات التي تواجه الفتيات في ضوء البيانات المتوفّرة وذلك بغرض تحديد أولويّات السّياسات والبرامج المستوجبة لتدعيم حقوق الفتاة والمرأة وتعزيز مشاركتها المدنيّة والسّياسيّة والمجتمعيّة عامّة.

فرص ومكاسب يستوجب تعزيزها:

من المكاسب التي تحقّقت لمصالح الفتيات والمرأة في ليبيا نذكر بالأخصّ:

- تدعّم خصائصهنّ التّعليميّة بشكل ملحوظ حيث شهد مستواهنّ التّعليمي تقدّما سريعا خلال العقود الأخيرة بوتائر تفوق مثيلتها بين الفتيات الذكور. وقد ترتّب عن ذلك أن أصبح مستواهنّ التّعليمي يفوق في العديد من المراحل التّعليميّة مستوى أقرانهنّ من الذّكور. فخلال الفترة الأخيرة 1990-1991 و 2015-2016 ارتفعت معدّلات الالتحاق الصّافي بالتّعليم الأساسي لفئة الأطفال في سن 6-14 من 85.2% إلى 97.5% للذّكور ومن 78.2% إلى 98.5% للإناث. أي بوتائر أعلى ونتائج أحسن لصالح الفتيات. وينطبق ذلك أيضا عن صافي الالتحاق بالتّعليم الثّانوي حيث بلغت معدّلاته 81.5% للذّكور وحوالي 82.5% للإناث عام 2015. و يظهر الفارق لصالح الفتيات مهمّا بالنسبة للمتحصّلين على ديبلومات ثانويّة وجامعيّة حيث بلغت هذه النّسبة لفئة الشّباب في سنّ 25-29 على سبيل المثال 74.5% للذكور مقابل 80.7% للإناث وينطبق ذلك الفارق لصالح الفتيات للفئات الأخرى الشبابيّة (الشّكل 10).

الشّكل 10. نسبة المتحصّلين على ديبلومات ثانويّة فما أعلى

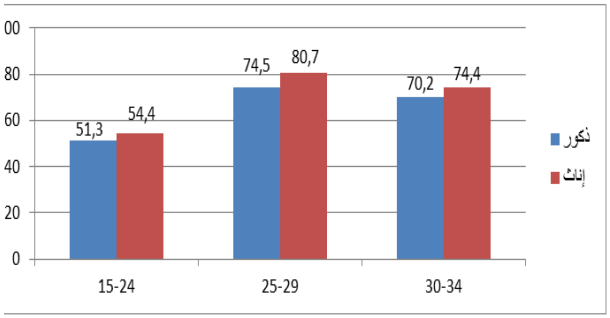

مسح صحّة الأسرة 2014

- كما يلاحظ الارتفاع النّسبي للنّشاط الاقتصادي للسّيدات عموما والذي بلغ 28.4% من مجموع السّيدات في سن العمل وترتفع هذه النسبة بين الفتيات لكي تبلغ 50.3% للفئة في سن 30-34 سنة[1]. وعموما تعتبر نسبة مشاركة المرأة في النّشاط الاقتصادي مرتفعة مقارنة بالدّول المجاورة حيث

بلغت نسبتها عام 2012 من مجموع السّكان في قوة العمل 34% في ليبيا بينما بلغت 27% في تونس على سبيل المثال[2].

- وبالعلاقة بالمستوى المتقدّم لتعليم الفتيات وبتمدّد فترته بدخولهن الكثيف في التّعليم العالي وبعوامل أخرى كذلك فقد ارتفع متوسّط السّن عند الزّواج الأوّل و بلغ 30 سنة لدى الفتيات كما تراجع الزّواج المبكّر ويكاد ينقرض حيث بلغت نسبة اللاّتي تزوّجن قبل سن 15 فقط 0.1% للجيل الأجدّ من الفتيات البالغ سنّهن 15-19 سنة وبلغت نسبة اللاّتي تزوّجن قبل بلوغهنّ سن 18 فقط 3.2% للفئة 20-24 و2.4% لفئة السنّ 25-34.
- كما هو جدير بالذّكر بهذا الخصوص ما أقرّه مشروع الدّستور اللّيبي (2011) من مساواة بين الرّجل والمرأة وحظر التّمييز ضدّها وضمان كافّة حقوقها حيث نصّت المادّة 57 المعنيّة بدعم حقوق المرأة: "*النّساء شقائق الرّجال، وتلتزم الدّولة بدعم ورعاية المرأة وسنّ القوانين التي تكفّل حمايتها ورفع مكانتها في المجتمع والقضاء على الثّقافة السّلبيّة والعادات الاجتماعيّة التي تنتقص من كرامتها، وحظر التّمييز ضدّها وضمان حقّها في التّمثيل في الانتخابات العامّة، وإتاحة الفرص أمامها في المجالات كافّة. وتتّخذ التّدابير اللاّزمة لدعم حقوقها المكتسبة*". وهذا من شأنه أن يمكّن من تعزيز التّشريعات الدّاعمة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة ويفعّل أدوار مؤسّسات ومنظّمات المجتمع المدني المعنيّة بقضايا وحقوق الفتاة والمرأة.
- كما هو جدير بالإشارة إلى المشاركة السّياسيّة للفتاة والمرأة حيث ساهمت الفتيات في الحراك السّياسي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير، بل كان لهنّ السّبق في المشاركة في الثّورة و بالأخصّ عبر وسائل التّواصل الاجتماعي التي لعبت دورا مهما حينذاك في أوساط المتعلمين بالأخص، ثمّ انطلقن للمشاركة من خلال مؤسّسات المجتمع المدني. فقد أظهرت نتائج مسح حالة المرأة الليبية 2013 أنّ النّساء والشّابات في ليبيا لديهنّ مستوى عال من الاهتمام بأمور السّياسة والحكم حيث أكّدت أكثر من 71% من النّساء اهتمامهن بهذه القضايا. وفي نفس السّياق صوّتت المرأة اللّيبية بأعداد كبيرة في انتخابات المؤتمر الوطني العام يوليو 2012، و صرحت بهذا الخصوص 66% من النّساء اللاّتي شملهن الاستطلاع كونهنّ شاركن في الانتخابات[3].

<u>تحدّيات مركّبة تغذّيها قيم معيقة لمشاركة فعّالة للفتاة والمرأة:</u>

- أحد أبرز التّحدّيات التي تواجه الفتاة و المرأة في حياتها اليوميّة وتهدّد المكاسب التي تحقّقت لصالحها هو **تحدّي النّزاعات والعنف وعدم الاستقرار** حيث عبرت العديد من الفتيات المشاركات في المقابلات الجماعية البؤرية ضمن "الاستشارة الوطنية حول الشباب والسلم والأمن"[4] على استيائهنّ من تدهور الأوضاع الأمنيّة وتوسّع السّلوكيّات المسيئة للفتاة، والسّلوكيات التّمييزيّة بين الذّكور والإناث. فقد اعتبرت الفتيات اللّيبيات المشاركات في هذه الدّراسة إلى كون التّمييز الذي تتعرّض له الفتاة يعتبر أبرز تحدّي تواجهه الفتاة في ليبيا في السّنوات الأخيرة وبنفس تحدّي الأمن والسّلم بالنّسبة للفتيات المشاركات من بعض المدن الكبرى، وهو ثاني أهمّ تحدّي بالنّسبة لكافّة الفتيات المشاركات كما يبيّنه الشّكل الموالي.

الشّكل 11. توزيع المشاركين الشّباب حسب أولويّات التّحديّات و حسب ذكور إناث

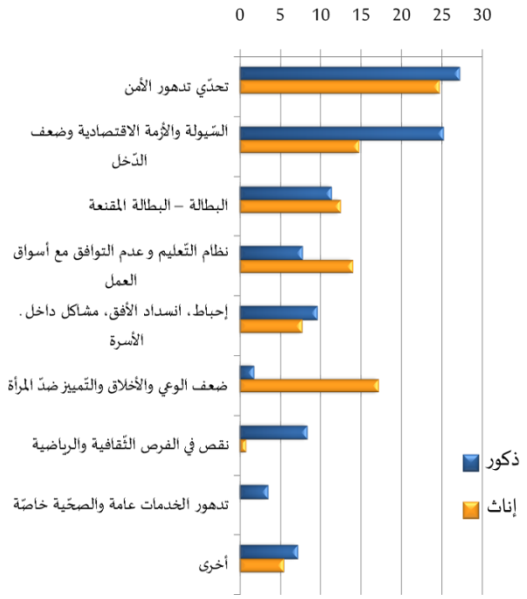

الاستشارة الوطنيّة حول الشّباب والسّلم والأمن، صندوق الأمم المتّحدة للسّكان 2017

وتبدو كون هذه الحالة قد أثّرت سلبا على الأجيال الجديدة وقد تكون قد أحدثت تراجعا في بعض المكاسب. ومن ذلك على سبيل المثال فقد بلغت نسبة الفتيات اللاّتي لم يتحصّلن على أيّ ديبلوم 14.8% لفئة السنّ 15-24 بينما بلغت فقط 11.8% للفئة الأسبق من الفتيات البالغات 25-29 سنة. ويلاحظ من ناحية أخرى أنّ الأجيال الجديد من الزّيجات يتميّزن بفارق في السنّ بين الزّوجين أكثر ارتفاعا مقارنة بالأجيال السّابقة حيث بلغت نسبة اللاّتي هنّ أصغر من أزواجهنّ بعشر سنوات أو أكثر 56.2% من مجموع الزّوجات في فئة السنّ 15-19 سنة و 47.9% للفئة الموالية في سنّ 20-24، بينما بلغت فقط 24.2% للفئة 30-34 سنة[5]. كما يلاحظ ارتفاع طفيف بين الجيل الأحدث للفتيات في قبول الزّواج بأزواج متعدّدي الزّوجات وبالزّواج قبل بلوغ سن 18 وارتفاع نسبة من يتعرّض منهنّ للإيذاء مقارنة بفئات السنّ الأخرى (جدول 4)

جدول 4. بعض مظاهر السّلبيّة للسّلوك الزّواجي للأجيال الجديدة من الفتيات

فئة السّن	% من يكبرهنّ زوجهنّ بـ10 سنوات على الأقلّ	% المتزوّجات من أزواج متعدّدي الزّوجات	% المتزوّجات قبل بلوغهنّ 18 سنة	% المتزوّجات اللاّتي تعرّضن للإيذاء
19-15	56.2	2.2	-	9.4
24-20	47.9	1.8	3.2	9.4
29-25	34.0	1.8	2.4	8.2
34-30	34.2	2.3	2.4	8.8

- يعدّ **التّمييز النّوعي** ركيزة أساسيّة في النّظام الأبويّ (**Patriarchal system**) وهو عادة ما يتمّ تجاهله في المجالات السّياسية وسوق العمل ونطاق الأسرة. فالنّظام الأبوي يشكّل دعامة أساسيّة في البناء الاجتماعي في ليبيا، وقاعدة مناصرة المساواة بين الذّكور والإناث مازالت متدنّية إلى حدّ ما. و يتأكّد ذلك من نتائج مسح القيم العالمي 2015 والتي تشير إلى ارتفاع نسبة اللّيبيين الذين يتمسّكون بالقيم المجتمعيّة التقليدية ويتّخذون موقفا محافظاً نحو المرأة. حيث يعتبر حوالي 80% من الرّجال أنّهم أفضل من النّساء من حيث القدرة على القيادة في المجال السّياسي وفي قطاع الأعمال. كما أنّ 65% على الأقلّ من اللّيبيين يرون أنّه في حالة ندرة الوظائف يجب أن تعطى الأولوية للذكور على حساب الإناث. ويعتقد حوالي 55% من مجموع عيّنة هذا المسح أنّ عمل الأم بأجر يسبّب معاناة لأطفالهن ويعتقد كذلك حوالي 25% بأنّ التعليم الجامعي أهم للذكر منه للأنثى[6].
- تتعرّض الشّابات اللّيبيات إلى أشكال مختلفة من **التّحرّش الجنسي والمضايقات** في الأماكن العامّة، حيث أشارت نتائج مسح حالة المرأة اللّيبية 2013 إلى أنّ 11% من الفتيات ممّن أعمارهم بين 18-25 سنة يتعرضن للتّحرّش والمضايقات خلال تواجدهنّ في الأماكن العامّة. وهذا التّحرّش يقيّد حريّة الشّابات في التّحرّك و التنقل في المجال العام. كما أنّ 57% من الشّابات يشعرن بأنهنّ مقيّدات في تحرّكهن خارج منازلهنّ أو بدون موافقة الأهل حيث عبّرت واحدة من كلّ 5 فتيات أنّهنّ مقيّدات نوعا ما أو تماما في الحركة وأنّ 24% منهنّ يشعرن بالخوف أو الضّغط خلال تواجدهنّ في المجال العام[7].
- ورغم أنّ الأغلبية من النّساء والرّجال في ليبيا تعرب عن تأييدها للنّساء والشابات في المشاركة في أدوار سياسيّة مختلفة، فإنّ **مشاركة الشّابّات بشكل عام ليست بالعالية**، حيث يشير مسح حالة المرأة اللّيبية 2013 إلى أنّ عددا قليلا جدّا من النّساء والفتيات يشاركن في أيّ نوع من النّشاط المدني للتّعبير عن آرائهن حول المسائل السّياسة والاجتماعية، حيث صرّحت 20% فقط من النساء والفتيات في المسح كونهنّ يشاركن في مثل هذه الأنشطة[8]. كما توضّح نتائج "تقرير مشاركة المرأة في العملية الانتخابية – الحالة الليبية"[9] أنّ مشاركة المرأة في أوّل تجربة انتخابيّة وهي انتخاب المؤتمر الوطني العام كانت بنسبة مشاركة بلغت حوالي 45%، وكانت نسبة التّرشح بينهن حوالي 19% من مجموع عدد المرشّحين مع وجود فروق واضحة جدّا بين البيئات الحضريّة والرّيفية حيث بلغت في طرابلس 25% بنما

بلغت في مدينة غريان حوالي 2% فقط. وكذلك في تجربة انتخاب مجلس النّواب حيث تراجعت نسبة مشاركة المرأة في عملية الانتخاب والتّرشّح فكانت 40% في التّسجيل و 9% فقط في التّرشّح لمجلس النوّاب.

استراتيجيّة مكافحة التّمييز النّوعي:

إنّ قضيّة التّمييز النّوعي قضيّة اجتماعيّة، وهي مرتبطة بظروف تاريخيّة وبسيادة وبتجدّد قيم ذكوريّة معيقة لتحرّر المرأة وللمساواة، فرغم إقرار بعض التّشريعات والقوانين التي تساوي بين الرّجل والمرأة، لكن هذه المساواة لم تتحقّق على أرض الواقع، وهذا يعود إلى أنّ هذه القضية هي قضيّة تاريخيّة وثقافيّة واجتماعيّة متجذّرة. ويمارس هذا التّمييز أحيانا باسم الدّين وهذا غير دقيق، فبالأساس ساوى الله تعالى بين الرّجل والمرأة في الحقوق والواجبات بقوله: ‹‹*ولهنّ مثل الذي عليهنّ بالمعروف*›› و‹‹*المؤمنون والمؤمنات أولياء بعضهم لبعض*››. وما تزال العديد من القوانين تفرّق بين الرجل والمرأة في أحكامها لصالح الذكور.

إنّ تمكين الفتاة والمرأة وتفعيل أدوارها ومساهماتها المجتمعيّة من شأنه أن يعزّز فرص الأمن والسّلم ويدعم كافّة أوجه التّنمية باعتبار كون المرأة نصف المجتمع وباعتبار كون الفتاة والمرأة اللّيبيّة أصبحت تتميّز بقدرات ومهارات عالية ومتنوّعة. وفي ضوء هذا التّشخيص لحالة الفتاة في ليبيا حسب ما توفّر لدينا من بيانات نورد في ما يلي عددا من التّوجّهات التي تخصّ أبرز أولويات السّياسات المطلوبة لتمكين الفتاة اللّيبيّة، وتركّز بالأخصّ على تعزيز المساواة قيما ووعيا وتشريعا:

- توفير معرفة أكثر ومتجدّدة حول خصائص وأدوار الفتيات والمرأة، حيث يلاحظ ضعف توفّر البيانات حول آراء واتّجاهات الفتيات ومعارفهنّ وحول أدوارهنّ وعلاقاتهنّ داخل وخارج الأسرة. لهذا الغرض من الأهمية القصوى في هذه المرحلة **إنشاء مركز أكاديمي متخصّص في مجال الدراسات و البحوث و انشاء قواعد البيانات حول الفتاة و المرأة الليبية** ليكون مظلّة علميّة أكاديميّة في ظلّ فراغ مؤسّساتي كبير يختصّ ويعنى بقضايا الفتة و المرأة في مرحلة انتقاليّة مهمّة لبناء دولة المواطنة والمؤسّسات. و تتركز مهام المركز أساسا في مجال البحث العلمي والنّشر وتقديم الاستشارات وإنشاء قواعد البيانات المتخصّصة في مجال قضايا النّوع الاجتماعي وتمكين الفتاة والمرأة.
- تعزيز القوانين والتّشريعات الممكّنة للفتاة والدّاعمة لحقوقها في التّعليم والعمل والمشاركة المدنيّة والسّياسيّة وفي اتّخاذ القرار ولحمايتها من كافّة أشكال العنف.
- تعزيز المقرّرات المدرسيّة والأنشطة الثقافيّة والتّوعويّة داخل كافّة المؤسّسات التّعليميّة لبناء أجيال جديدة متمكّنة من ثقافة المساواة وواعية بحقوق الفتاة والمرأة وبحقوق الإنسان عامّة، والعمل على ضمان تجدّد هذه المقرّرات المدرسيّة عبر كافّة مراحل المسار التّعليمي. كما يجب أن تعزّز بأنشطة داخل المدارس لممارسة المساواة.
- ضمان نشر واسع لقيم وثقافة المساواة ولحقوق الفتيات والمرأة واعتماد برامج وأنشطة توعويّة على مستوى البلديات، تتركّز أساسا حول آليّات إدماج الشّابات في المشروعات التّنموية المحليّة وكيفيّة تغيير نظرة المجتمع بالنّسبة لأهميّة تعليم وعمل و مشاركة الشّابات، و تنفيذ أنشطة تستهدف حثّ الشّابات على المشاركة المدنية و السياسية واعتماد آليات محدّدة وواضحة تساعد الفتاة و المرأة في الوصول إلى مواقع صنع القرار على كافة الأصعدة.
- دعم منظّمات المجتمع المدني النّسائيّة والمنظّمات الهادفة الى تعزيز أدوار الفتاة والمرأة وتمكينها.
- دمج قضايا النّوع الاجتماعي وتمكين الفتاة والمرأة ضمن كافّة الاستراتيجيات الوطنيّة والسّياسات القطاعيّة وتضمين القوانين ولاسيّما قوانين العمل موادّا لحماية المرأة من الاستغلال ولاسيّما من التّحرّش الجنسي في أماكن العمل بما يعزّز مشاركة الفتاة والمرأة في النّشاط الاقتصادي.

- اعتماد برنامج تدريبي واسع يستهدف أساسا الفتيات بغرض تدعيم معارفهنّ وصقل مهارتهنّ وتدعيم الوعي بحقوقهنّ وبأهميّة المشاركة في الشّأن العام والسّياسي.

[1] مسح صحّة الأسرة 2014
[2] ديناميكيات سوق العمل في ليبيا– البنك الدولي2016
[3] IFES, 2013
[4] صندوق الأمم المتّحدة للسّكان 2017
[5] مسح صحة الأسرة 2014
[6] WVS, 2015
[7] IFES, 2013
[8] IFES, 2013
[9] المفوضية العليا للانتخابات، طرابلس، ليبيا. 2015

الفصل الخامس: دعم صحّة الشّباب والحدّ من السّلوكيّات الخطرة

تقديم:

تعتبر صحّة الشّباب والمراهقين أحد أبرز التّحدّيات الّتي تواجه هذه الفئات والأكثرها وقعا على سلوكيّاتهم ومشاركتهم في هذه المرحلة من العمر وفي المستقبل. حيث تكتسي أبعاد صحّة الشّباب تعقيدات عدّة تعود للطّبيعة الانتقاليّة الدّقيقة لهذه الفئة والتي تنعكس فيزيولوجيّا عبر مظاهر عدّة في الجسم، كما تنعكس على سلوكيّاتهم ولها تداعيات واسعة ومركّبة على حالتهم النّفسيّة. كما تكتسي صحّة الشّباب أهمّية عالية باعتبارهم يمثّلون العماد الأساسي لقوّة العمل آنيّا ومستقبليّا وباعتبار كونه كلما كان الشّباب يتمتّع بخدمات صحيّة جيّدة كلّما كانت مختلف قدراته واستعداداته أعلى وكلّما بالتالي كان مردوده لصالح التّنمية والمجتمع أجود كمّا وكيفا.

ومن أبرز وأهم الأبعاد الصّحية للشّباب كذلك تلك التي تخصّ حالته الصحية العامّة ومنها التغذويّة وبالأخص حالته النّفسيّة وأبعاد الصّحّة الإنجابية، من حيث وعيهم وممارساتهم ومدى تمتّعهم بالخدمات المتعلّقة بالزّواج والحمل والانجاب، وأبعاد السّلوكيات الخطرة كتعاطي التّدخين والمخدّرات والقيادة السّريعة وغيرها باعتبار كون فئة الشّباب هي أكثر الفئات تعرّضا لهذه السّلوكيات.

ووفق تقرير منظّمة الصّحة الدّوليّة المتعاونة مع السّلطات في خطّة إصلاح النّظام الصحّي فإنّ أحد أبرز التّحدّيات التي تواجه هذا القطاع في ليبيا اليوم هو النّقص المهمّ في مراكز الصّحة الأساسيّة مثل المستشفيات والمستوصفات المحليّة والتي يبلغ عددها الإجمالي 1754 منها 768 وحدة صحّيّة أساسيّة[1] تعنى بتوفير خدمات لحوالي 6.5 مليون فرد. هذا علاوة على تداعيات الأحداث على عدد مهمّ من المراكز والمستشفيات و اضطرار غلق بعضها[2].

الصّحة العامّة والنّفسية للشّباب:

رغم تداعيات الأحداث المتواصلة خلال السّنوات الأخيرة غير أنّ البيانات المتوفّرة حول أوضاع الشّباب الصحّيّة تعكس عموما حالة عاديّة لصحّتهم العامّة والنّفسية ولا تبتعد كثيرا عن مثيلتها قبل الأحداث.

- فقد بلغت نسبة الشّباب في سن 15-34 الذين يعانون من كآبة أو حالة نفسيّة متأزّمة 1.8% سنة 2016 وترتفع قليلا بين الذّكور 2.0% مقارنة بالإناث 1.7%. كما ترتفع بارتفاع السنّ حيث بلغت 1.4% للفئة 15-24 سنة بينما بلغت 2.4% للفئة الموالية 25-34 سنة. وبالمقارنة مع العام 2014[3] يلاحظ ارتفاعا في حالة الاكتئاب بين الشّباب 1.5% للفئة 15-24 و1.0% للفئة الموالية 25-34 سنة.

والجدير بالملاحظة هو ارتفاع ظاهرة الاكتئاب بين الشّباب لبعض الجهات مثل جهة جنزور التي بلغت فيها هذه النسبة 14.3% بين مجموع الشّباب في سن 15-34 سنة وترتفع إلى 25.6% بين الشّباب الذكور في فئة السّنّ 25-34 وهي الجهة الوحيدة التي تشهد هذه الظاهرة بكثافة، وترتفع كذلك هذه النسبة في بعض الجهات الأخرى بين فئة الشّباب الذكور بين 25-34، وإن بمستويات أقلّ من جهة جنزور لكنّها تبلغ ضعف المتوسّط العام لهذه الجهة، وخص ذلك جهة باطن الجبل 4.3% وأبو سليم 4.2% وأجدابيا 3.7%[4] وهي جهات شهدت أكثر من غيرها من الجهات أحداث عنف خلال السّنوات الأخيرة. (الجدول 5)

جدول 5. نسبة الشّباب الذين يعانون من حالة كآبة

فئات الشّباب	ذكور	إناث	مجموع
15 - 24	1.7	1.2	1.4
25 - 34	2.0	2.3	2.4
المجموع	2.0	1.7	1.8

المسح متعدّد القطاعات 2016

- ومن ناحية أخرى بلغت نسبة الشّباب الذي يعاني من مرض مزمن 3.6% للفئة 20-29 سنة لكنّها ترتفع وتبلغ الضّعف للفئة الموالية حيث سجّلت 6.8% للفئة 30-39 سنة. وبلغت نسبة الإعاقة الحادّة أو المعتدلة 2.5% للفئة 20-29 سنة عام 2014، ولا تبدو الأحداث ذات تأثير يذكر هنا أيضا حيث بلغت نسبة هذه الإعاقات بين الاطفال في سنّ 5-9 سنوات 2.3% أيضا[5]. كما لا يبدو هناك تغيّرا في هذا البعد خلال الفترة الأخيرة حيث تشير نتائج المسح المتعدّد القطاعات لعام 2016 إلى بلوغ هذه النّسبة 2.0% فقط للفئة 15-34 سنة.

السّلوكيات غير الصّحيّة والسّلوكيات الخطرة:

يعتبر الشّباب أكثر الفئات عرضة لسلوكيّات خطرة ومغامرة ويعود ذلك إلى عدّة اعتبارات أهمّها تعود إلى التّغييرات الواسعة التي يمرّ بها المراهق والشّاب والتي تشمل الجوانب الفيزيولوجية والنّفسيّة والجنسيّة وكذلك الهويّتيّة. هي مرحلة تتميّز بالتّجدّد والاكتشاف والرّغبة العالية في الاستقلاليّة لدى هذه الفئة ممّا يدفع بهذه الفئة إلى انتهاج سلوكيّات تتّسم في العديد من الحالات بالمغامرة والخطورة. ومن أبرز تلك السّلوكيات التي تلاحظ لدى المراهقين والشّباب هو التّدخين وتعاطي المخدّرات والكحول وظاهرة أخرى بارزة في المنطقة بالأخصّ هي السّياقة السّريعة علاوة على بعض السّلوكيات العنيفة لفظا أو جسدا.

تعتبر السّياقة السّريعة وغير الآمنة من أبرز التّحدّيات المتعلّقة بالسّلوكيات الخطرة التي تواجه ليبيا اليوم، فقد بلغ عدد الوفيات المترتّبة عن حوادث المرور في ليبيا 2616 حالة عام 2015[6]، و جاءت ليبيا في المركز الأوّل عربيّا من حيث معدّلات الوفيّات المترتّبة عن حوادث الطّرق عام 2015 وبلغ معدل هذه الوفيات لكل 100.000 ساكن 73.4% تليها السّعودية لكن بفارق شاسع حيث بلغ نفس المعدل في هذا البلد 27.3 % وفاية فقط وبهذا المعدل شديد الارتفاع تعتبر ليبيا كذلك في صدارة الدول في العالم في هذه الظّاهرة حيث بلغ هذا المعدل على سبيل المثال فقط 10.6% في أمريكا و16.6% في الصّين لكل 100.000 ساكن. ويشير التّقرير الدّولي إلى كون غالبية هذه الوفيات تخصّ الشّباب و كون هذه الحوادث تكبّد الدّول في المتوسّط 3% من إجمالي النّتائج المحلّي. (الشكل 12)

الشّكل 12. معدل الوفيات في بعض الدّول بسبب السّياقة السّريعة، لكل 100 ألف ساكن

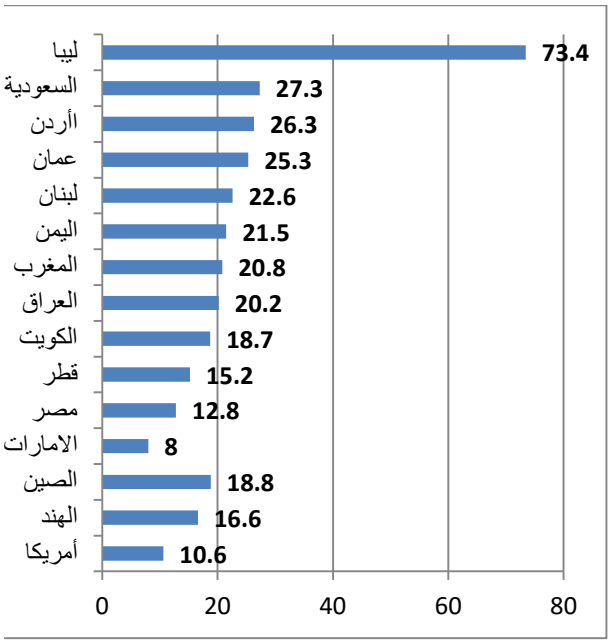

التّقرير السّنوي للحوادث، منظّمة الصحة الدولية 2015

يمثّل تعاطي التّدخين والمخدّرات تحدّيات تبدو متنامية لدى الشّباب بالأخصّ حيث بلغت نسبة المدخّنين من الشّباب 3.9% بين الفئة 15-19 سنة وترتفع بحدّة لدى الفئة الموالية لكي تشمل 11% بين الفئة 20-29 سنة عام 2014[7] وتبلغ هذه النسبة على صعيد المجتمع اللّيبي ككل 12.8% وترتفع إلى 28% بين الذّكور.

ورغم عدم توفّر بيانات حول تعاطي المخدّرات بين الشّباب لكن تفيد الاحصائيّات الحكوميّة إلى تزايد هذه الظّاهرة على صعيد المجتمع، فقد ارتفعت عدد الحالات المسجّلة بوزارة العدل والتي تمّت محاكمتها في الغالب من 28 حالة عام 2010 إلى 36 حالة عام 2012 بالنسبة لشبكات الإتّجار بالمخدّرات، وارتفع عدد المتعاطين للمخدّرات المسجلين كذلك بوزارة العدل في نفس الفترة من 148 حالة إلى 254 حالة أي بزيادة بلغت 72% خلال فقط سنتين، في حين

يلاحظ تراجعا في استهلاك الخمور بأكثر من 60% خلال نفس الفترة[8]. هذا الارتفاع في تعاطي المخدّرات يدعو إلى تخصيص جهد بحثي عاجل لدراسة هذه الظاهرة وأبعادها وتداعياتها وخاصّة بين الشّباب والمراهقين.

ويلاحظ من ناحية أخرى ضعف ظاهرة السّلوك الانتحاري في ليبيا رغم تناميه في بعض البلدان المجاورة وهي ظاهرة صحيّة وقد تكون في علاقة بالحالة النّفسيّة للشّباب التي كما أشرنا لا تبدو قد تأثّرت كثيرا بالأحداث. فقد بلغ معدّل حالات الانتحار في ليبيا 0.75 فقط لكل 100.000 ساكن وهو من أكثر المعدّلات تدنّيا مقارنة بالدّول العربية ومنها على سبيل المثال السّودان 17.2 والسّعودية 5.3 لكلّ 100.000 ساكن[9].

الصّحة الإنجابيّة للشّباب:

تتميّز السّلوكيات الزّواجيّة للشباب وأبعاد الصّحّة الإنجابيّة للفتيات المتزوّجات بحالتها الإيجابيّة عموما والتي لا تبدو قد تأثّرت هي بدورها كثيرا بالأحداث وذلك من نواحي ضعف الزّواج المبكّر والوعي الصحّي والتّمتّع بخدمات متخصّصة للفتيات الحوامل. غير أنّ بعض التّحدّيات القديمة الحديثة أو المتجدّدة ومنها صعوبات الزّواج وتأخّره لبعض الفئات بالأخصّ وضعف استخدام وسائل تنظيم الأسرة بما يضمن التّباعد بين الولادات ويضمن صحّة المواليد والأمّ، وكذلك ظاهرة الزّواج بالأقارب ممّا يضاعف احتمالات انجاب غير موفّق، وظاهرة الفوارق المهمّة في السّنّ بين الزوجين ممّا يحدّ من التّوافق الأسري.

فرغم الأحداث وتداعياتها على الأوضاع العامة وعلى البنية التّحتيّة بما في ذلك تداعياتها السّلبية على النّظام الصّحّي ككلّ وعلى حالة المؤسّسات الصّحيّة وخدماتها، يلاحظ أنّ الرّعاية الصحّية للأمّ قبل وأثناء وبعد الولادة تبدو لازالت تتميّز بمستوى جيّد كما تفيدنا بذلك بيانات مسح صحّة الأسرة للعام 2014. فقد بلغت نسبة السّيدات الشّابات في سنّ15-29 سنة اللاّتي تلقيّن رعاية صحّية من قبل كادر صحّي قبل وأثناء الولادة وبعدها 99% أو ما يزيد. كما يلاحظ أنّ هذه النّسبة تفوق مثيلتها بقليل لدى الجيل الأوّل (الجدول 6).

جدول 6. الرّعاية الصحّيّة قبل وأثناء وبعد الولادة

	الرّعاية أثناء الحمل		السّيدات اللاتي وضعن مولودهنّ داخل مؤسّسة صحيّة	% الولادات التي تمّت بمساعدة كادر طبّي مؤهّل
	طبيبة	ممرّضة مؤهّلة		
19-15	96.0	2.2	96.6	100.0
24-20	95.0	4.5	98.9	99.2
29-25	96.6	2.5	98.6	99.4
34-30	96.1	3.4	97.3	90.1
49-45	93.6	1.5	96.8	98.4
المجموع	95.4	3.0	97.4	98.9

مسح صحّة الأسرة للعام 2014

وتعبر النّسبة العالية لعيادة الفتيات والسّيدات عامة في ليبيا للمستشفيات وللكادر المتخصّص عن الوعي الصحّي الجيّد عموما لدى المرأة والفتاة اللّيبيّة، ومن المؤشّرات الأخرى حول الوعي الصحّي هي النّسبة العالية للسّيدات اللاّتي عبّرن عن معرفتهنّ بالأمراض المنقولة جنسيّا والتي بلغت 86% بين الشّابات في سنّ 15-29 سنة و85% بين السّيدات ككلّ وتفوق 90% بالنّسبة لمعرفتهنّ بمرض نقص المناعة الإيدز[10].

وتفيد البيانات إلى استمرار ارتفاع السّنّ عند الزّواج الأوّل والذي بلغ 34.4 سنة للذّكور و 30.1 سنة للإناث، ويفوق ذلك في بعض الجهات بالنّسبة للفتيات حيث بلغ 34.5 في مرزق و32.6 في سرت و32 في سبها وفي وادي الحياة على سبيل المثال.

وهذا التّأخّر يعود إلى عدّة عوامل ومنها ارتفاع تكاليف الزّواج مع استمرار بل استفحال الأزمة الاقتصاديّة، والتوسّع والاستمرار في التّعليم لفترة أطول خاصّة بالنّسبة للفتيات وهي بدورها ظاهرة تستوجب سياسات مناسبة.

ويتضمن السّلوك الزّواجي في ليبيا بما في ذلك بين الشّباب تحدّيان مهمّان يحملان أضرارا وسلبيّات عدّة للأسرة وللمواليد وهما تحدّي الزّواج بالأقارب والذي يضاعف في احتمالات أن يكون المولود يعاني من تشوّهات ونواقص صحيّة، وتحدّي الفوارق المهمّة في السنّ لدى فئة من

الزّيجات والذي قد يحدّ من التّوافق الأسري وبين الزّوجين. فقد بلغت نسبة الزّواج بأحد الأقارب كابن العمّ أو ابن الخال 41.5% بين السّكان المتزوّجين عامّة وترتفع هذه النّسبة في بعض الجهات لكي تبلغ على سبيل المثال 67.5% في وادي الحياة و 57.2% في نالوت و50.6% في ترهونة. ورغم أنّ هذه النّسبة في تراجع مع الوقت غير أنّها لازالت عالية وتشمل ثلث زيجات الجيل الأحدث (الشّكل 13).

الشّكل 13. نسبة اللاّتي لهنّ قرابة دمويّة مع الزوج حسب فئات السن

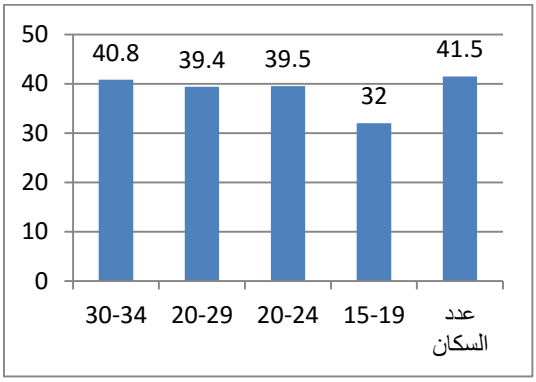

مسح صحّة الأسرة للعام 2014

أمّا زواج الفتيات بأزواج يفوقهنّ كثير في السّنّ فهي تبدو ظاهرة متزايدة خلال الفترة الأخيرة حيث بلغت نسبة السّيدات في سنّ 15-19 سنة، أي الجيل الأحدث، المتزوّجات برجل يفوقهنّ بأكثر من 10 سنوات 56.2% من مجموع الفتيات المتزوّجات في هذه الفئة من السنّ، بينما بلغت هذه النّسبة 24.2% فقط لفئة السنّ 30-34 من المتزوّجات. كما ارتفع الفارق في السّن بين الزّوجين في المتوسّط من 6.8% سنة للزّوجات في فئة السنّ 30-34 سنة إلى 11% لفئة السنّ الأحدث 15-19 سنة.

ظاهرة جديرة بالانتباه والدّراسة وقد تكون للأحداث وضعف الأمن وشعور الفتيات بعدم الارتياح أو تخوّفهنّ من تنامي العنف وشعورهنّ بالاستهداف من هذا العنف، احدى الأسباب الرئيسية لهذا السّلوك (الشّكل 14).

الشّكل 14. نسبة السّيدات المتزوّجات بأزواج يفوقهنّ بأكثر من 10 سنوات

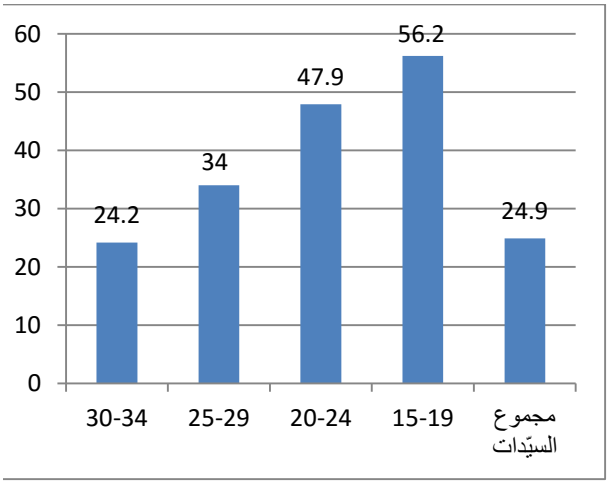

المصدر: مسح صحّة الأسرة 2014

[1] مركز المعلومات والتوثيق بقطاع الصّحة 2016
[2] who reconstruire le système de santé en Lybie après la révolution
[3] مسح صحّة الأسرة 2014
[4] المسح متعدّد القطاعات 2016
[5] مسح صحّة الأسرة 2014
[6] تقرير إدارة شؤون المرور والتّراخيص وزارة الدّاخليّة 2015
[7] مسح صحّة الأسرة 2014
[8] التقرير السّنوي عن الجريمة، ليبيا 2012
[9] منع الانتحار ضرورة عالميّة – تقرير منظّمة الصّحة العالميّة 2015
[10] مسح صحّة الأسرة 2014

مقدمة

تشهد ليبيا حالة من الاضطراب السّياسي والأمني وأعمال عنف وصراعات مسلحة منذ عدد من السنوات كان لها التأثير البالغ على حياة الشباب اليومية بما في ذلك الحد من القيام بأنشطتهم الاقتصادية والتعليمية ومن التواصل الاجتماعي مع الأقران والأهالي مما فاقم أوضاعهم المادية والنفسية وسبب في أزمة علاقتهم مع المحيط الأسري، و أسهم في توفير بيئة قد تدفع نحو سلوكيات غير صحية وخطيرة ومعادية للتنمية. ومازالت ليبيا تكافح لوضع حد لدوامة العنف والمضي قدما نحو المصالحة والسّلام الدائم.

نعرض في هذا الفصل المؤشرات المتوفرة حول تداعيات الأحداث عل أنشطة الشباب و حياتهم اليومية و على حالتهم النّفسية معتمدين في ذلك على البيانات المتوفرة وعلى نتائج دراسة ميدانية أجريت لهذا الغرض وشملت عينة من الشباب في مختلف جهات ليبيا بغرض التّعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول مجري هذه الأحداث وتداعياتها والتّعرّف على توصياتهم لمواجهة أحدات العنف و لتفعيل مشاركتهم في إحلال السّلم[1].

تداعيات خطيرة للعنف على الشّباب:

إنتشار السّلاح ومشاركة الشباب في حمل السّلاح: يعتبر انتشار السلاح من أكثر المواضيع تعقيدا، ويؤرق الكثير من المهتمين والمتابعين للشأن الليبي. فاستمرار تواجد السلاح في حوزة المدنيين قد يعطل مسيرة التنمية، ويحد من فرص الاستثمارو المساهمة في مشاريع التنمية، وقد يدخل ليبيا في أزمة تربك كافة المشاريع المستقبلية، وتصعّب من مسيرة البناء المرجوة.

فقد أشارت نتائج المسح العالمي للقيم 2015 [2] أن نسبة عالية من الشباب الليبي (20.7 %) يحملون السلاح لعدم إحساسهم بالأمن هذا ما يجعل ليبيا تحتل مركز الصدارة في انتشار السلاح بين الأفراد[3]. و يعتقد العديد أنّ حمل السلاح في ليبيا اليوم أصبح بالنسبة للعديد من السكان ضرورة للدفاع عن النفس باعتبار حالة الانفلات الأمني السائدة، وعلى الرغم من استصدار القانون رقم (2) لسنة 2014م في ليبيا بشأن حظر الأسلحة والذّخائر والمفرقعات، وفرض عقوبات على حاملي السلاح، مازالت إشكالية انتشار السّلاح قائمة في ليبيا، و تمثّل خطرا مركبا على الشّباب والسّكان عامة. ذلك ما يستوجب إجراءات مدروسة وعاجلة، تشمل عمليّة جمع السّلاح التي يتوجب أن تكون مرفوقة بالضّرورة ببدائل متكاملة و فعّالة تمكن من إعادة إدماج الشّباب المسرّح من العمل المسلّح.

تضخّم ظاهرة النّزوح وتزايد حالات الضّحايا والمفقودين والإعاقة:

ترتّب عن حالة عدم الاستقرار والعنف والنزاعات في ليبيا تداعيات سلبية وفي العديد من الأحيان خطرة على السّكان ومن ذلك ارتفاع عدد المفقودين، وارتفاع عدد الإعاقات (خاصّة الحركيّة) والارتفاع الشّديد في عدد السّكان النازحين.

فقد أدّت حالة النّزاعات المتواصلة طوال السنوات الأخيرة إلى نزوح عدد هائل من الأسر و السكان عامة تقدر أعدادهم حسب منظمة الهجرة الدولية بحوالي 434.000 نازح داخلي في ليبيا بتاريخ يوليو 2015. هذا بالإضافة إلى تسجيل حوالي 540.453 عائدا في جميع أنحاء البلاد ممّن نزحوا في الغالب من جرّاء أحداث ونزاعات سنة 2014 حسب نفس المصدر. ولا شكّ أنّ عمليّة النّزوح من شأنها أن تحدث تفكّكا واسعا في الأسرة وعلاقاتها، وفي النّسيج الاجتماعي، وأن توسّع في حالة العزلة نتاج الابتعاد عن الأهل ممّا يكون له أثر سلبيّ على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والنّفسيّة للشّباب وللأسر عامّة،

بالإضافة إلى إضعاف فرص العمل والتّعليم، وممّا يحدث هشاشة عالية بين الشّباب ويعرّضهم للسّلوكيّات الخطرة. حيث تقدّر الأمم المتّحدة عدد النّازحين الذين هم بحاجة إلى مساعدات عاجلة بحوالي 241.000 نازح[4].

و يؤكد من ناحية أخري تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا[5] أنّ العنف في ليبيا أدّى إلى سقوط مئات القتلى وإلى تفاقم ظاهرة النّزوح، مع تفاقم الأزمة الإنسانيّة المستمرّة في العديد من المجالات. كما ازداد تعرّض اللاّجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين لسوء المعاملة.

ووفقا لبعض المصادر[6] فإنّ الحرب والنزاعات كانت السبب الثاني لأهم أساب الوفيات في ليبيا خلال العام 2015 والسّبب الرّئيسي للإعاقات في ليبيا. وحسب الموقع الإلكتروني Libya body count[7] بلغ عدد ضحايا النزاع خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2014، دون تمييز بين المقاتلين والمدنيين 2825 حالة قتل ورصد الموقع أيضاً حوالي 1519 حالة قتل خلال العام 2015 و 1523 حالة خلال العام 2016.

ويبيّن التّقرير الرّئيسي للمسح الوطني الليبي لصحة الأسرة 2014 أنّ الإعاقة الحركيّة هي الأوسع انتشاراً بين إجمالي الإعاقات، حيث تبلغ النّسبة 43.9% من أنواع الإعاقات الأخرى، ويشير التّقرير أيضا إلى أنّ نسبة الإعاقة الحركيّة للفئة العمريّة من 20 – 29 سنة بلغت 38.2% من إجمالي أنواع الإعاقات التي تعانيها هذه الفئة العمرية.

العنف في نظر الشّباب:

تشير نتائج المقابلات الجماعية البؤرية (FGD's) التي أجريت في اطار "الاستشارة الوطنية حول الشّباب والسّلم والأمن" إلى أنّ العنف والتّطرّف في ليبيا وبالأخص في مدينتي طرابلس وبنغازي يعتبر أهمّ التّحدّيات المعوقة لحركة الشّباب اللّيبي وتفاعلهم وحياتهم النّفسية والاجتماعية، فقد أفرد الشّباب المكانة الأولى لهذا التّحدي (انظر الشكل11).

وعبّر العديد من الشّباب عن حالة "دوامة مغلقة" يعيشونها بسبب انعدام الأمن وانتشار أعمال العنف، والتي أدّت إلى إعاقة مختلف أنشطة وحركة الشباب ممّا ترتّب عنه إحباط وتدهور للحالة النّفسية للعديد من الشّباب ذكورا وإناثا. ويدلي شباب المدن الكبرى بالأخصّ بشهادات معبّرة حول تداعيات العنف والنزاعات السّائدة على حياتهم اليوميّة وأوضاعهم النّفسيّة، فقد صرّح العديد منهم إلى أن حالة الانفلات الأمني وانتشار الأحداث وخاصّة منها المتناقلة عبر وسائل الإعلام جعلت العديد من الشّباب وأسرهم يتجنّبون التّنقّل خارج البيت خاصّة في المساء أو لمسافات طويلة خوفا من التّعرّض إلى أيّة أحداث طارئة أو مقصودة. و أدّى ذلك إلى تقليص كبير في الزيارات العائليّة وللأصدقاء و خاصّة الزّيارات خارج المدينة، كما قلّص من ساعات العمل بالنّسبة للقطاع الخاصّ وأصحاب المشاريع التجارية بالأخص، وأعاق الطّلبة من الالتحاق بمدارسهم وكلّياتهم في بعض الأحيان.

وأكّد العديد من المشاركين وبالأخصّ الذّكور منهم على التّداعيات السّلبية المتوسّعة لتقلّص فرص العمل وموارد الدّخل لدى الشّباب ممّا حال دون تحقيق تطلعاتهم وأهدافهم مشيرين في ذلك إلى الصّعوبات التي تعترضهم في تحقيق استقلاليتهم وفي الزّواج وبناء أسرهم. وأشار البعض كون هذا العامل قد يكون أحد الأسباب الدّافعة إلى انتهاج سلوك عنف وسلوكيات غير صحّية وغير آمنة عامّة.

وأشارت نتائج الاستشارة من ناحية أخرى إلى انتشار وتوسّع ظاهرة انعدام الثّقة في الآخر، خطاب وأشخاص وأطراف ومؤسسات، واعتبارها إحدى أبرز التحديات التي تواجه و تعيق الجهود الرامية إلى إحلال الأمن والسّلم. وأكّد الشّباب كذلك على تحدّي "الإرهاب الرّقمي"، حيث أشاروا إلى توظيف واسع للأنترنت والشّبكات الاجتماعية لترويج الخطب المتطرّفة والمستهدفة الشّباب أساسا وصغار السّن بالأخص. كما أكّد الشّباب على أهمّية وضرورة مشاركته في صنع القرار وفي عمليّة بناء السّلم ونبذ العنف والارهاب، وقدّم توصيات محدّدة وقابلة للتنفيذ ومنها ذات الطّابع الاستعجالي لضمان مواجهة جادّة للتّحديات الأمنية

التي تعيق حياتهم اليومية وتوصيات ذات بعد وقائي ولتمكين الشّباب وتفعيل مشاركته في عمليات بناء السّلم ونبذ العنف وفي جهود التنمية عامة.

إطار توجيهي لحماية الشباب من العنف وتفعيل مشاركته في إحلال السّلم:

إنّ التّصدّي لظاهرة العنف يستوجب بالضّرورة أن لا يقتصر على طرف دون آخر بل يحتاج إلى تضافر جهود كل الفاعلين في المجتمع من جهات و أطراف حكومية و منظمات مجتمع مدني وقطاع خاص، بالإضافة إلى إشراك الشباب عبر ممثّليهم في عمليّة الحوار من أجل السلم والأمن وضمن الهيئات المعنية بها. وتكمن الأهمية العالية لإشراك الشباب في عملية إحلال السلم و نبذ العنف في كون شباب اليوم و كما أشرنا يمثل من ناحية حجما سكانيا هائلا، وكونه من ناحية أخرى أكثر الفئات تعليما وقدرة على الابتكار وانتاج أفكار ومقترحات فعّالة، وهو أكثرهم قدرة على إيصال رسالة السّلم ونبذ العنف لأقرانهم الشّباب، ثمّ إنّه الأكثر استهدافا والأكثر ضحية للعنف. ورغم نقد الشّباب لأوضاعهم عامّة وفي العديد من الأحيان بألم وعدم ارتياح كما صرّحوا بذلك خلال المقابلات الميدانيّة في فرق النقاش الشبابية على مستوى سبعة بلديات في ليبيا غطت المناطق الجغرافية بشكل عام، فقد عبّر غالبهم وفي العديد من محطّات المقابلات الحواريّة عن حالة نفسيّة عالية واستعدادات وإرادة للعمل من أجل مواجهة التّحدّيات وتعزيز فرص الأمن والسّلم.

في هذا الاطار و بالاعتماد خاصّة على آراء ومقترحات وتوصيّات الشّباب المشارك في الاستشارة الوطنية المشار إليها نقدّم فيما يلي عددا من التّوجهات لسياسات تصاغ ضمن مقاربة تؤكّد على أنّ الشّباب هو شريك أساسي في نبذ العنف وتعزيز فرص الأمن و تهدف إلى اعتماد إجراءات عاجلة لحماية الشّباب من العنف وأخرى وقائية بغرض تلبية حاجاته الرّئيسية وتفعيل اندماجه و مشاركته.

- دعوة الدّولة إلى إلزام كافّة أطراف النّزاع بعدم الاعتداء على الشّباب والأهالي غير المسلّحة، ويشمل ذلك كافّة أشكال الاعتداء والعنف، واتخاذ اجراءات عاجلة لضمان حماية دائمة لفضاءات الشّباب من مدارس وجامعات وأندية ودورشبابية وغيرها.
- وضع حد لحالة انتشار الأسلحة بما يعزّز الأمن ويمكّن الشّباب والأهالي من التّنقّل ويحدّ من الخوف ويعزّز الشّعور بالأمن، وأن يصحب بتوفير بدائل لإعادة ادماج الشباب اقتصاديا بعد تسريحه من العمل المسلح، و منع الالتحاق بالعمل العسكري أو المسلّح على الشبابّ الذي لا زال يزاول تعليمه الأساسي و العالي.
- اعتماد إجراءات فعالة لتوفير مواطن عمل للفئات الشبابية الأكثر احتياجا و تهميشا و توفير التواصل و الرعاية الاجتماعية و النفسية للفئات الشبابية الأكثر تضرّرا من العنف كالشباب النازح و غيره.
- توفير الدّعم المادّي والفنّي لمنظّمات المجتمع المدني العاملة في مجال نشر ثقافة الحوار والسّلم ونبذ العنف والمستهدفة كافة فئات الشباب والأولياء.
- تكثيف البحوث والدراسات لتوفير معرفة أفضل بمختلف أبعاد العنف، واشراك الشّباب في صياغة وتنفيذ هذه الجهود.
- إدماج موادّ تهدف لنشر ثقافة الحوار والسّلم وحلّ النّزاعات والتّماسك الاجتماعي ضمن المقرّرات المدرسيّة وتخصيص حيّز زمني مهمّ لتدريسها ولتأهيل الطلبة لممارستها.
- تغطية الفضاءات الشّبابيّة والعموميّة كالجامعات والمدارس والفضاءات الرّياضيّة والثّقافيّة والمواصلات وغيرها بالمعلقات التى تحمل رسائل توعويّة وتحفيزيّة لاعتماد قيم وثقافة الحوار والسّلم ولنبذ العنف.
- إنشاء قناة متخصّصة في مجال نشر ثقافة السّلم والأمن ونبذ العنف، والمعاملة بالتّساوي بين الذّكور والإناث واحترام حقوق وخصوصيّة الفتاة، على أن تكون مستقلّة وغير منحازة سياسيا بما يكسبها ثقة الشّباب ويمكّنها من المشاركة الفعّالة في عمليّة السّلم.
- توفير التّدريب للقادة الشّباب وقادة المجتمع المدني وللأئمّة ورجال الدّين لتمكينهم معرفيّا ومهاريّا وتوفير وسائط وأدلّة متخصّصة لتيسير مهامهم في توعية

الشّباب بقيم الحوار والسّلم وقيم الدّين التّسامحيّة والحواريّة ومن أجل السّلم ولنبذ العنف.

[1] "الاستشارة الوطنية حول الشباب و السلم و الأمن": في إطار للقرار الأممي 2250 و البرنامج البحثي الدولي الهادف توفير معرفة أفضل حول أراء الشباب ومقترحاتهم لترجمة التوجهات الدولية لتعزيز السلم إلي سياسات وبرامج ومشروعات، فقد اعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان بمعية منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة و بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني الشبابية الليبية، برنامج بحثي يعتمد على –مقابلات جماعية بؤرية- تهدف توفير معرفة أفضل حول رؤية الشباب ومقترحاتهم لتفعيل أدوارهم ومشاركتهم في مواجهة التحديات التي تواجههم وبالأخص لتفعيل أدوارهم في مواجهة تحدي العنف والتطرف ولنشر ثقافة الحوار وتعزيز السلم والأمن. وقد شملت الدراسة الكيفية 45 "مقابلة جماعية FGDsبؤرية" أجريت مع 329 شاب وشابة من فئات متعددة شملت الطلبة والفاعلين في منظمات المجتمع المدني ومن الشباب في قوة العمل من مشتغلين و عاطلين عن العمل، من الذكور(191) و الإناث (138) ، موزعين على 7 مدن و 8 بلديات من مناطق ليبيا كافة.(منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان-ليبيا 2017)

[2] شملت عينة مسح القيم العالمي 2015 نسبة عالية من الشباب تقدر 43% أعمارهم اقل من 29 سنة

[3] WVS, 2015

[4] خطة الاستجابة الوطنية، 2017

[5] UNSLIM, 2016

[6] - The Institute for Health Metrics and Evaluation http://www.healthdata.org/libya

[7] http://www.libyabodycount.org/location

المرفق: قائمة الخبراء و المساهمين في إعداد الوثيقة

- فريق ليبيا :

	الاســـــم	الجهـة التابـع لهـــا	الصفـة في المشـروع
-	أ. علـي مصطفى الشريـــــف	خبيـر مستقل	رئيس فريق الخبـراء
-	د. ابـراهيم عـلـــي جـيـبـل	خبيـر مستقل	عضـو فريق الخبراء
-	د. سـعـــاد محمد العـبـــانـــي	عضو هيئة تدريس جامعة طرابلس	عضـو فريق الخبراء
-	د. عـــلي محمد الـحـــــوات	خبيـر مستقل	عضـو فريق الخبراء
-	د. محمود عمر عيـــــــسى	عضو هيئة تدريس جامعة الزاوية	عضـو فريق الخبراء
-	د. نـاصـر ساسي طـــويـــــري	عضو هيئة تدريس جامعة المرقب	عضـو فريق الخبراء
-	م. هـــاني سالـــــم الترهونـــي	المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي	مشرف فني
-	م. قـيـس أحـــمـــد بـــــن غربيه	المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي	مساعد فني للخبـراء
	أ. مـحـمـد سعيد التواتـــــــي	المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي	مساعد فني للخبـراء

- فريق صندوق الأمم المتحدة للسكان:

	الاســـــم	الجهـة التابـع لهـــا	الصفـة في المشـروع
-	خالد الوحيشي	صندوق الأمم المتحدة للسكان – UNFPA ليبيا	خبير في مجال سياسات تمكين الشباب
-	سفيان زرلي	صندوق الأمم المتحدة للسكان – UNFPA ليبيا	مساعد فني للخبراء
-	سوزانا حمصي	صندوق الأمم المتحدة للسكان – UNFPA ليبيا	مساعد فني للخبراء

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الاتحاد الأوروبي